



# هويات مخفية

وحياة مدمرة

9

عدالة بعيدة

المتناول:



أشخاص من مجتمع  
الميم-عين في لبنان  
يعبرون عن معاناتهم



## شكر وتقدير

تودّ منظمة Legal Action Worldwide بالتوجه بالشكر إلى جميع الأفراد من مجتمع الميم-عين الذين شاركوا في البحث. نشكر صراحتكم وصدقكم وشجاعتكم على التحدث عن تجاربكم والتعبير عن أفكاركم. والشكر موصول لمنظمة «حلم» وجمعية «العناية الصحية في لبنان» لتيسيرهما التخطيط للنقاشات الجماعية المركزة لإنجاز البحث.



# جدول المحتويات

3	شكر وتقدير
4	اختصارات
5	ملخص تنفيذي
6	× أهم الاستنتاجات
8	× ملخص التوصيات
9	المقدمة
11	القسم الأول: لبنان: السياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي
14	القسم الثاني: الإطار القانوني الوطني والدولي بشأن مجتمع الميم-عين في لبنان
14	× الأطر القانونية الوطنية
16	× القانون الدولي لحقوق الإنسان
19	القسم الثالث: أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث
19	× تعرّض أفراد مجتمع الميم-عين للتمييز وإساءة المعاملة المنهجين على نطاق واسع في المنزل وفي حياتهم اليومية
19	× العابرون والعابرات جنسيًا واللادئون واللادئات من مجتمع الميم-عين في خطر التعرض للمزيد من التمييز وإساءة المعاملة
28	× خسارة الذات: أفراد مجتمع الميم-عين يخفون حقيقتهم ويعانون من مستوى عالٍ من المشاكل الصحية النفسية
30	× أفراد مجتمع الميم-عين يواجهون عقبات متعددة في طلب المساعدة والدعم القانوني
32	الخلاصة والتوصيات
34	

## ملخص تنفيذي

لا يزال مجتمع الميم-عين من أكثر الفئات المهمشة والمُستبعدة من المجتمع في لبنان. فهم فريسة للتمييز المنهجي والوصم وسوء المعاملة في المنزل كما في مختلف نواحي الحياة العامة بدءًا من السكن والرعاية الصحية والتوظيف وإلى التعليم والضيافة والأسواق.

غالبًا ما يُعتبر لبنان «استثناءً» في الشرق الأوسط نظرًا لأنظمتها القمعية جدًا التي تقيد حقوق أفراد مجتمع الميم-عين وتدين العلاقات بين شخصين من الجنس نفسه. فالمجتمع اللبناني يتسم بأنه مجتمع ذكوري محافظ إلى أبعد حدود قابع تحت سطوة الدين في السياسة والإعلام يساهم في ترسيخ القوالب النمطية والافتراضات الخاطئة بشأن مجتمع الميم-عين وينشر ثقافة اللاتسامح واللاتقبل تجاه الأشخاص الذين يُعتبرون أو يُنظر إليهم على أنهم «شاذون عن القاعدة». إلا أن حملات الدعوة المستمرة والدؤوبة التي قامت بها جماعات من مجتمع الميم-عين وغيرهم من الناشطين ساهمت في إحداث تغييرات تقدّمية قابلها المزيد من الأفعال القمعية التي مارستها الحكومة اللبنانية ضد مجتمع الميم-عين.

يضيف الإطار القانوني والأمني في البلاد طابعًا مؤسسيًا على التمييز ضد أفراد مجتمع الميم-عين بتجريمه بعض الأفعال المثلية المحددة والهوية الجندرية والتعبير الجندري غير المطابقين للمعايير، مستمرًا في إدامة الإقصاء المجتمعي والتهميش والاضطهاد و«غير ذلك» لما يعتبره المجتمع هويات جنسية وجندرية «غير نمطية». وكانت النتيجة افتقارًا مزمنًا في سبل الوصول إلى العدالة، الأمر الذي يضعف قدرة أفراد مجتمع الميم-عين على مواجهة التمييز وسوء المعاملة.

يرتكز هذا التقرير على بحث أجرته منظمة Legal Action Worldwide (LAW) في لبنان. فقد جمعت من خلال النقاشات الجماعية المركزة والمقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين واستطلاع عبر الإنترنت تجارب أفراد من مجتمع الميم-عين وآراءهم ووجهات نظرهم حول ما يتعرضون له من تمييز وسوء معاملة في الحياة الخاصة والعامة وحول الصعوبات الكبيرة التي يواجهونها في الحصول على الدعم والمساعدة القانونية بشأن الأذى والتمييز اللذين يطالانهم. وتناول البحث مدى تأثير وباء كوفيد-19 وانفجار مرفأ بيروت على أفراد مجتمع الميم-عين ومساهمتهما في مفاقمة أوجه الضعف القائمة لديهم وتعرضهم للتهميش والتمييز. وقد تضمن البحث مواطنين لبنانيين ومقيمين دائمين ولاجئين وأشخاصًا غير مسجلين وغيرهم ممن لديهم أوضاع مختلفة.

وبهذا يرفع البحث الذي أجرته LAW الستار عن مشهد مقلق ومرّوع لأشخاص مُحيوا من الوجود فعليًا جرّاء أفعال التمييز وسوء المعاملة التي تمارس ضدهم باستمرار في المنزل وفي الأماكن العامة. فأفراد مجتمع الميم-عين محرومون من أبسط حقوقهم، بما في ذلك الحق في معاملتهم بكرامة وإنسانية واحترام. وتبيّن لنا أيضًا أن غير اللبنانيين منهم، لا سيّما اللاجئين/ات، يتعرضون لتمييز مزدوج نظرًا إلى وضعهم كمهاجرين وهويتهم الجندرية، ما يرفع بالتالي من حدّة المخاطر ويزيد تعرضهم للتمييز وسوء المعاملة. كما أظهر بحثنا أن التمييز المنهجي وسوء المعاملة يتسببان بأزمة صحية نفسية لأفراد مجتمع الميم-عين ممن يواجهون مستويات عالية من العزلة والافتقار إلى الثقة والتمكين. فهم يعيشون في خوف مستمر ويعانون من قلق مزمن ولا يسعهم سوى إنكار حقيقتهم حتى يتفادوا الاستهداف والتهميش بسبب هويتهم وهوية الأشخاص الذين يحبونهم، بينما لا يجد بعضهم أمامه خيارًا سوى التفكير في الانتحار نتيجة شعورهم باليأس المفرط.

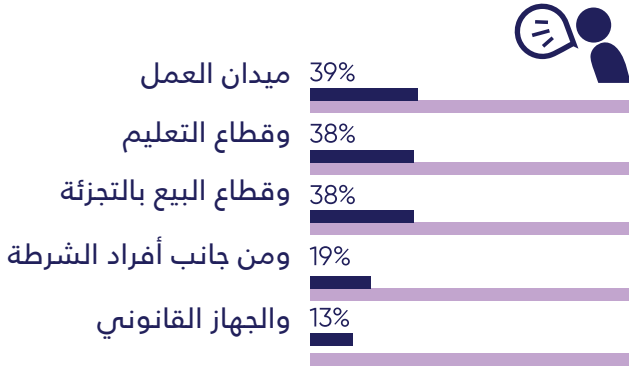


## اختصارات

اتفاقية إلغاء جميع أنواع التمييز ضد المرأة	CEDAW
نقاش جماعي مركّز	FGD
الناتج المحلي الإجمالي	GDP
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	ICCPR
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	ICESCR
مقابلة مع مقدمي المعلومات الرئيسيين	KII
Legal Action Worldwide	LAW
المثليات والمثليون ومزدوجو ومزدوجات الميل الجنسي والعابرون والعابرات جنسيًا وحاملو وحاملات صفات الجنسين وثنائيو وثنائيات الجنس. يُستخدم الرمز "+" كمصطلح شامل لجميع الأشخاص الذين لديهم جنس أو نوع اجتماعي غير معياري (مجتمع الميم-عين)	LGBTQI+
الإعلان العالمي لحقوق الإنسان	UDHR
الأمم المتحدة	UN
اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة	UNCAT



ينتشر العنف اللفظي بالمستوى عينه، إلا أنه سائد  
تحديدًا في:



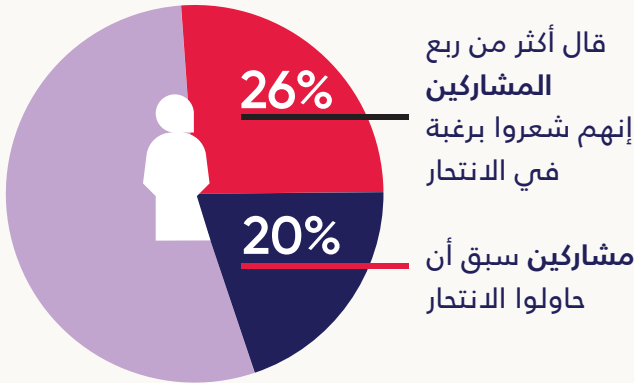
## العنف

45%

من المشاركين قالوا إنهم تعرضوا  
للعنف الجسدي كثيرًا جدًا 21%  
أو كثيرًا 24%.

92%

من المشاركين أخفوا في مرحلة ما علاقة شخصية  
لتفادي التعرض للتمييز أو المضايقة، في حين قال  
71% إنهم تجنبوا ارتياد الأماكن العامة.



## الصحة النفسية

67%

من المشاركين قالوا إنهم لا يملكون المال.



71% شعروا بالقلق/الضيق،

53% شعروا بالإحباط،

52% شعروا بالعزلة،

44% شعروا باليأس

بسبب التمييز و/أو إساءة المعاملة، بحسب إفادتهم.

## الوصول إلى العدالة

80%

من المشاركين أشاروا إلى أنهم لم يطلبوا  
المساعدة القانونية بشأن التمييز و/أو إساءة  
المعاملة.

الأسباب الرئيسية للتواني عن طلب المساعدة  
القانونية هي:

- ✘ نفسية (45% شعروا بأنهم محبطون جدًا وغير جاهزين نفسيًا)
- ✘ نقص المعلومات (44% لم يعرفوا ممن يطلبون المساعدة)
- ✘ مادية (42% لم يملكوا المال)
- ✘ خوف من العواقب (38% تخوفوا من تداعيات فعلتهم).



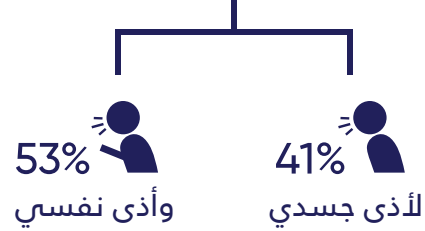
# أهم الاستنتاجات التي توصل إليها الاستطلاع

## التمييز في المنزل

من بين **48%** من المشاركين الذين قالوا إن بعض أفراد عائلتهم يعرفون بشأن هويتهم الجنسية، أفادت نسبة **30%** منهم بأنهم رفضوهم. ❌

من بين **48%** من المشاركين الذين تعرف أسرهم بهويتهم الجنسية، قالت نسبة **27%** إنهم تسبوا بأذيتهم جسديًا ولفظيًا. ❌

**52%** من المشاركين الذين يعيشون مع والديهم أو أشقائهم أو غيرهم من أفراد الأسرة يخفون هويتهم الجنسية خوفًا من التعرض



## التمييز في الأماكن العامة

**35%** ❌ تقريبًا من المشاركين في الاستطلاع يتعرضون أو تعرضوا للتمييز في الحصول على سكن.

**41%** ❌ من المشاركين لا يحصلون على الخدمات مثل الرعاية الصحية حتى لا يتعرضوا للتمييز أو المضايقة.

**10%** ❌ فقط من المشاركين قالوا إنهم لم يتعرضوا للتمييز.

**18%** ❌ تعرضوا للتمييز من جانب أفراد الشرطة.

**23%** ❌ تقريبًا من المشاركين في الاستطلاع تعرضوا للتمييز في المدرسة.

**25%** ❌ من المشاركين تعرضوا للتمييز في الأسواق/قطاع الضيافة، بما في ذلك الصيدليات والمطاعم.

**13%** ❌ تعرضوا للتمييز من جانب مؤسسات الجهاز القانوني.

يتجلى الطابع التقليدي والذكوري الذي يطغى على المجتمع اللبناني بالقوانين التقييدية والتمييزية وغياب الإطار القانوني والسياسي التمكيني والداعم وانتشار التمييز ضد مجتمع الميم-عين على نطاق المجتمع. ما يساعد في ترسيخ وتوطيد عدم تقبل المجتمع لهذه الفئة هو السلطات الدينية التي تتحكم بالحياة السياسية<sup>1</sup> وتؤثر على جزء كبير من وسائل الإعلام المطبوعة اللبنانية التي تثبت الأفكار الخاطئة والأخبار التحقيرية ضد بعض الفئات الأكثر تهميشًا وضعفًا. وعلى الرغم من بعض التطورات الإيجابية التي حققها بعض النشطاء هذا المجال والتغييرات الواعدة التي تأمنت عن طريق نتائج قانونية ريادية، إلا أن أفراد مجتمع الميم-عين لا يزالون يواجهون التمييز المنهجي وسوء المعاملة في المنزل وفي الأماكن العامة، الأمر الذي يؤثر بشدة على قدرتهم على الوصول إلى الخدمات الأساسية والتوظيف والتعليم، والأهم من ذلك، على صحتهم النفسية ورفاههم. وفي حين أن الشبكات الرسمية وغير الرسمية، بما في ذلك الدعم المقدم من المنظمات المخصصة، تُعتبر غالبًا كحبل نجاة لأفراد مجتمع الميم-عين، فقد ساهم انفجار مرفأ بيروت وجائحة كوفيد-19 في مضاعفة تهميشهم اقتصاديًا واجتماعيًا وزيادة تعرضهم للتمييز والعنف وسوء المعاملة.

وفي هذا السياق، أجرت منظمة LAW بحثًا يهدف إلى تحسين فهم ما يتعرض له الأشخاص من مجتمع الميم-عين من تمييز وسوء معاملة في لبنان، وكذلك التحديات التي يواجهونها في الوصول إلى الدعم، لا سيما المعلومات والمساعدة القانونية والتمثيل القانوني لطلب العدالة. وقد انطوى البحث على أربعة أهداف:

1. تقديم نبذة عن أطر العمل القانونية ذات الصلة بالتمييز وانتهاكات حقوق الإنسان ضد الأفراد من مجتمع الميم-عين وقانون السوابق القضائية ذي الصلة.
2. تقديم لمحة عن التجارب التي يعيشها أفراد من مجتمع الميم-عين في ما يتعلق بالتمييز وسوء المعاملة في مختلف نواحي الحياة الاجتماعية الرئيسية، بما في ذلك السكن والتوظيف والرعاية الصحية، ولا سيما تجارب التمييز والعوائق في الحصول على المساعدة القانونية والدعم وتأثير انفجار مرفأ بيروت وجائحة كوفيد-19.
3. إيصال أصوات أفراد مجتمع الميم-عين إلى صانعي القرارات والجهات المؤثرة في مجال الدعوة.
4. تحديد توصيات أساسية للمضي قدمًا بجدول الأعمال.



## التوصيات

### الإصلاح القانوني

يتعيّن على الحكومة اللبنانية:

• إلغاء جميع التشريعات التي تضيي طابعًا مؤسسيًا على التمييز والإساءة ضد مجتمع الميم-عين وتساعد في استمرارهما، بما في ذلك، من باب الأولوية، المادة ٥٣٤ من قانون العقوبات التي تُستخدم للتمييز ضد الأشخاص من مجتمع الميم-عين.

• حظر التمييز ضد أفراد مجتمع الميم-عين وأذيتهم أو إساءة معاملتهم جسديًا ونفسيًا في كافة نواحي الحياة الخاصة (المنزل) والعامّة، بما في ذلك الرعاية الصحية والسكن والتوظيف والتعليم والأسواق وقطاع الضيافة، حظرًا صريحًا والمعاقبة على هذه الأفعال باعتبارها جرائم.

• ضمان تمكّن الناشطين والمنظمات المعنية بشؤون مجتمع الميم-عين من مواصلة الدفاع عن حقوق أفراد مجتمع الميم-عين وتعزيزها، بما في ذلك من خلال تجمعات جماهيرية، من دون التخوف من التعرض للاعتقال أو التهديد بسبب اهتمامهم بمسائل التوجه الجنسي والهوية الجندرية.

### الدعم القانوني والوصول إلى العدالة

يتعين على المنظمات المعنية بشؤون مجتمع الميم-عين، ومعها منظمات حقوق الإنسان والهيئات المهنية القانونية والجهات القضائية الفاعلة القيام بما يلي:

• زيادة وعي القضاة والمدعين العامين والمحامين وعناصر الشرطة حول التمييز ضد مجتمع الميم-عين وإساءة معاملتهم وإتاحة اجراء احالات بين مراكز الاعتقال والمنظمات من خلال التدريب على بناء القدرات وتشكيل مجموعة تنسيق من شأنها تحسين

التواصل وطرق العمل لضمان حصول أفراد مجتمع الميم-عين على ما يحتاجون إليه من دعم ومساعدة. • إنشاء خطوط مساعدة/منصات عبر الإنترنت للمساعدة القانونية يستطيع أفراد مجتمع الميم-عين من خلالها الحصول على المعلومات وبيانات الاتصال المفيدة.

• وضع «ميثاق» يلزم المحامين بمعاملة جميع الأفراد الذين يحتاجون إلى مساعدة قانونية على قدم المساواة، وإجراء دعاوى قانونية بدون مقابل، وضمان المساواة في الوصول إلى المساعدة القانونية المتاحة للجميع.

• توثيق أفعال التمييز والعنف التي يتعرض لها أفراد مجتمع الميم-عين من جانب الدولة والمجتمع. • استعمال أدلة مجمّعة لمساءلة السلطات عن أفعالها والحث على المناصرة والإصلاح القانوني.

### التوعية العامة والتعبئة

يتعيّن على الجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان العمل مع الحكومة ووسائل الإعلام والزعماء الدينيين والمنظمات المعنية بشؤون مجتمع الميم-عين لتغيير الخطاب العام بشأن مجتمع الميم-عين، عبر تعزيز حقوقهم وتبديد المفاهيم والمعلومات الخاطئة والآراء المتحيزة ضد هذا المجتمع، ويتضمن ذلك:

• الاستعانة بوسائل الإعلام لنشر رسائل وقصص حياة إيجابية ودقيقة، بما في ذلك دعوة أفراد من مجتمع الميم-عين للتعبير عن أنفسهم. • العمل مع وسائل الإعلام والقادة الدينيين وقادة المجتمع والمنظمات المعنية بشؤون مجتمع الميم-عين للاتفاق على اعتماد إجراءات جماعية تهدف إلى زيادة الوعي العام بحقوق أفراد مجتمع الميم-عين، بما في ذلك من خلال الحملات وزيادة تمثيل أفراد مجتمع الميم-عين في المجال العام.



# لبنان: السياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي

تتوفر في الشرق الأوسط بعض القوانين والسياسات والممارسات الأكثر تقييدًا في العالم في ما يخص مجتمع الميم-عين.<sup>2</sup> أما لبنان فيشكل «استثناء» في المنطقة لما قام به الناشطون والمدافعون عن حقوق الإنسان من تعبئة جماعية ومثابرة أدت إلى إنشاء بلد أكثر تسامحًا - نسبيًا - من البلدان المجاورة، مع الإشارة إلى أنهم أحرزوا التقدم الأهم في العقد الفائت<sup>3</sup>. ففي العام 2013، أعلنت جمعية الأطباء النفسانيين في لبنان أن المثلية الجنسية ليست اضطرابًا نفسيًا ولا تحتاج إلى العلاج<sup>4</sup>. كما اعترف لبنان في العام 2016 بوجود رجل عابر جنسيًا وسمح له بتغيير جنسه قانونيًا ورسميًا<sup>5</sup>. كما تم السماح لمنظمات المجتمع المدني الخاصة بشؤون مجتمع الميم-عين بالتسجيل والقيام بعملها بشكل علني لتوفير الدعم لإنقاذ هذا المجتمع والتعبير ضرورة إحداث تغيير جذري.

وعلى الرغم من الإنجازات الإيجابية التي شهدتها البلد بدون أدنى شك، فقد أدى تزايد أنشطة الدعوة والحملات العامة التي قامت بها مجموعات شجاعة إلى التعرض للمزيد من المواجهة من جانب السلطات، تخللها اعتقالات وعقوبات وقمع وسوء معاملة وأفعال تعذيب وعنف على أساس يومي<sup>6</sup>. وفي الأعوام الفائتة، شهدت فعاليات مجتمع الميم-عين أعمال قمع من الجهات السياسية وجهات إنفاذ القانون.

لقد عقد أسبوع الفخر للمثليين الأول من نوعه في بيروت في العام 2017 إلا أن المهرجان الذي تلاه في العام 2018 ألغي بعد أن أوقفت القوى الأمنية احتفالًا أوليًا واعتقلت منظمه<sup>7</sup>. ومنذ ذلك الحين تلغي السلطات الأنشطة المتعلقة بمجتمع الميم-عين، ويرجع ذلك إلى تهديدات بممارسة العنف تطلقها جماعات دينية متشددة<sup>8</sup>، الأمر الذي يعكس العلاقة المترابطة بين الدين والسياسة من جهة<sup>9</sup>، وسيطرة الدين على المجتمع من جهة أخرى بما يساعد في إدامة النظام الطائفي الذي يسعى إلى قمع تمثيل التنوع، بما في ذلك تنوع الهويات الجنسية والجنسانية. وقد تجلّى ذلك مؤخرًا في خطاب وجهه وزير الداخلية في حزيران/يونيو 2022 إلى المديرين العاملين لقوى الأمن الداخلي والأمن العام طالب فيه بمنع كافة تجمعات وأنشطة «شهر الفخر»، مفاده أن مثل هذه الأنشطة تروج لـ «الانحرافات الجنسية» وتنتهك «العادات والتقاليد». وجاء خطابه هذا بعد دعوات من جهات وشخصيات دينية لإلغائها<sup>10</sup>. وتم بالنتيجة إلغاء الفعاليات والتجمعات، بما في ذلك المسيرات السلمية ضد المنع المفروض بسبب المخاطر العالية والتهديدات والخوف من عدم حمايتها من قبل سلطات الدولة.



## معلومات إضافية: منهجية البحث والتقيدات والمصطلحات

أجري البحث في نيسان/أبريل 2022 واستُكمل بمراجعة أدبية لـ 45 مصدرًا عامًا حول المسائل التي يتناولها هذا التقرير.



كان البحث نوعيًا بطبيعته ويرتكز على أربع نقاشات مع أفراد من مجتمع الميم-عين وتوسع مقابلات مع مقدمي معلومات رئيسيين واستطلاع عبر الإنترنت استهدف

117



شخصًا من مجتمع الميم-عين.

أنجز الاستطلاع عبر الإنترنت 117 شخصًا:



86 لبنانيًا



26 لاجئًا



مقيمًا دائمًا



شخص واحد غير مسجل



شخصان لهما وضع مختلف



أجريت 4 نقاشات جماعية مركزة مع 40 مشاركًا:



20 لاجئًا سوريًا



17 لبنانيًا



لاجئان فلسطينيان



لاجئ عراقي



أجريت 9 مقابلات مع مقدمي معلومات رئيسيين مع ممثلين من القطاع القانوني والمنظمات غير الحكومية.

بلغ العدد الإجمالي للآراء والتجارب التي جمعها بحث LAW 157 رأيًا وتجربة. وبالرغم من أن عينة البحث صغيرة نسبيًا، إلا أنها تقدم لمحة عما يتعرض له الأشخاص من مجتمع الميم-عين من حرمان على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي وانعزال وكرب نفسي ومعنوي بعد الاستماع إلى تجاربهم بشكل مباشر وجمع آرائهم وأفكارهم.

ويتطرق أيضًا إلى التحديات التي تواجههم في الوصول إلى المساعدة القانونية وتحقيق العدالة، مع تسليط الضوء على غياب الدعم والمساعدة الذي يرسخ التمييز المنهجي وتجارب سوء المعاملة خلف الأبواب المغلقة.

وفي القسم الأخير من هذا التقرير، تحدّد LAW توصيات رئيسية موجهة إلى جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، داعيةً إياها إلى اعتماد نهج على صعيد المجتمع ككل لتأمين إجراءات هادفة وملموسة ومغيرة للحياة لضمان تمكن أفراد مجتمع الميم-عين من أن يكونوا على حقيقتهم والتخلص من التمييز وسوء المعاملة.

يقدم القسم الأول من هذا التقرير تحليلًا للسياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي وكذلك للأطر القانونية الوطنية والدولية نظرًا لارتباطها بحقوق أفراد مجتمع الميم-عين في لبنان. ويسلط الضوء على أهم العوامل التي تحفز اللامساواة والتمييز اللذين يطالان أفراد مجتمع الميم-عين في لبنان. كما يتناول عواقب الأطر القانونية الهشة والتمييزية المتعلقة بمسائل مجتمع الميم-عين.

بينما يركز القسم الثاني على أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث، مع التشديد على حجم التمييز وسوء المعاملة اللذين يتعرض لهما أفراد مجتمع الميم-عين في لبنان، وتأثير الاستبعاد والحرمان والتهميش على رفاههم وصحتهم النفسية.



لوسائل الإعلام، برأيي، دور في ذلك أيضًا إذ تطلق عليهم صفة «شذوذ»، أي غير طبيعي أو غريب الأطوار، لأن الانتماء إلى مجتمع الميم-عين جريمة يعاقب عليها القانون اللبناني. وأرى بشكل عام أن الثقافة في لبنان هي أساس المشكلة ويمكن حل هذه المشكلة بزيادة الوعي».

-مشاركة/ة في المقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين

ممن أفادوا بأن المجتمع لا ينبغي أن يقبل المثلية الجنسية بلغت 85 في المئة<sup>14</sup>. وأيضًا، وجدت دراسة أجرتها في العام عينه قناة «بي بي سي العربية» تخللتها مقابلات مع أكثر من 25 ألف شخص من 10 دول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حول بعض القضايا المجتمعية أن الأشخاص المُستَظَلَعين في لبنان الذين اعتبروا «المثلية الجنسية» أمرًا مقبولًا لم تتجاوز نسبتهم 6 في المئة<sup>15</sup>.

لا يرى المجتمع أفراد مجتمع الميم-عين لقدراتهم ومواهبهم وإمكانياتهم بل يركز على التمييز والحكم عليهم. وربما لا يراهم المجتمع حتى كأشخاص عاديين بل يركز في المقابل على حياتهم الجنسية. إنهم (أفراد مجتمع الميم-عين) أشخاص عاديون. يجب على المجتمع أن ينظر إليهم على أنهم بشر فحسب من دون وصفهم بأنهم مرضى نفسيًا أو منحرفين أو حتى مسؤولين عن اكتساح المجتمع».

مشاركة/ة في النقاشات الجماعية المركزة

وبالإضافة إلى البيئة السياسية العدائية والقمعية، ازدادت حدة الأزمات الاقتصادية والمالية المزمنة التي طال أمدها في لبنان مع انفجار مرفأ بيروت في آب/أغسطس 2020 وجائحة كوفيد-19، ما أدى إلى زيادة أوجه الضعف وانعدام المساواة في أوساط الفئات الأكثر تهمةً. كما انخفض الناتج المحلي الإجمالي للبنان في العام 2021 إلى حوالي 20,5 مليار دولار أمريكي بعد أن سجّل حوالي 55 مليار دولار أمريكي في العام 2018، وانخفض معه نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 37,1 في المئة، ما يشكّل انكماشًا اقتصاديًا يرتبط عادةً ببدء الحرب والنزاع<sup>16</sup>. وكذلك الفقر والبطالة آخذان في الارتفاع بينما تشهد البلاد انخفاضًا كبيرًا في تقديم الخدمات الأساسية ونقصًا في الغذاء والوقود والأدوية<sup>17</sup>. وعلى الرغم من أن تداعيات الانفجار والوباء قد طالت الجميع، إلا أن تأثيرهما الأكبر وقع على الفئات السكانية الأكثر تهمةً والفقيرة، بما في ذلك اللاجئين/ات<sup>18</sup> وأفراد مجتمع الميم-عين<sup>19</sup>.

يحظر الدين سواء في المسيحية أو في الإسلام العلاقات الجنسية المثلية، وهذا ما يدفع الناس إلى رفض أفراد مجتمع الميم-عين أو الأشخاص إذ يعتقدون أنهم أشخاص ضد الطبيعة وغير طبيعيين ويعارضون مشيئة الله. كما أن لوسائل الإعلام دور في ذلك بتقديمها صورة خاطئة عن أفراد مجتمع الميم-عين».

يسمح الدين بحدوث التمييز».

مشارك/ة في النقاشات الجماعية المركزة

مشارك/ة في النقاشات الجماعية المركزة

تقترن نظرة المجتمع السلبية تجاه أفراد مجتمع الميم-عين بوسائل الإعلام الرئيسية وشبكات التواصل الاجتماعي<sup>11</sup> التي غالبًا ما ترتبط ارتباطًا وثيقًا بأصحاب النفوذ سياسيًا ودينيًا، وهو ما يرسخ بشكل عام القوالب النمطية المؤذية والمعلومات الخاطئة بشأن أفراد مجتمع الميم-عين. ومع ذلك، فقد أصبحت مسائل مجتمع الميم-عين حاليًا تُردُّ أكثر على الأجناس السياسية إن الآراء ما زالت منقسمة حولها بشكل كبير.

وفي ما يتعلق بوسائل الإعلام، سلط بحثنا الضوء على أن معظم وسائل الإعلام الرئيسية المطبوعة في لبنان التي ترتبط بالأحزاب السياسية القائمة والمؤسسات الدينية لا تزال معادية جدًا لأفراد مجتمع الميم-عين<sup>12</sup> وتمنعهم من التحدث عن قصصهم وتجاربهم ومن تعزيز الوعي ونشر معلومات صحيحة عن مجتمعهم<sup>13</sup>.

يتأثر المجتمع أحيانًا بالشخصيات العامة وما يمكن أن يقولوه على التلفاز أو وسائل التواصل الاجتماعي... فقد ينقل أحدهم قوالب نمطية غير صحيحة تشوّش تفكير الناس. تلحق مثل هذه الشخصيات أذىً كبيرًا بمجتمع الميم-عين. فيمكن لبضع دقائق على التلفاز أو وسائل التواصل الاجتماعي أن تتسبب في الكثير من الضرر الذي قد يستغرق سنوات لمواجهته وإصلاحه».

مشارك/ة في النقاشات الجماعية المركزة

يترك أصحاب النفوذ هؤلاء، سواء كانوا من المجال السياسي أو الديني أو الإعلامي، تأثيرًا هائلًا على وجهات نظر الناس وتصوراتهم عن أفراد مجتمع الميم-عين وعلى أفعالهم ضدهم. وفي هذا الإطار، أجرى «مركز بيو للبحوث» في العام 2019 استطلاعًا واسعًا شمل 38426 شخصًا من 34 دولة وتبين أن نسبة الذين شملهم الاستطلاع من سكان لبنان



المجموعة من التهم الموجهة إليهم بارتكاب أفعال جنسية بموجب المادة 534 باعتبار أن قانون العقوبات لا يحدد نوع الاتصال الجنسي الذي يمكن اعتباره «مخالفاً للطبيعة»<sup>26</sup>.

### «ليست الوثائق القانونية وحدها التي تحدد الهوية الجندرية».

القاضي الدحداح (2014) (محاكمة امرأة عابرة جنسيًا تُقاضى بموجب المادة 534)

«يتمثل الدور الأساسي للمحكمة بحماية الفرد وحياته الشخصية داخل المجتمع حيث يمارس حقوقه وواجباته دون أي تمييز بين المواطنين». القاضي ربيع معلوف (2015) (محاكمة امرأتين مثليتين وسبعة رجال مثليين متهمين بارتكاب أعمال جنسية مخالفة للطبيعة والدعارة)

«يجب أن يتوافق تفسير المادة 534 مع المواثيق والمعاهدات التي صادق عليها لبنان وأدرجت في الدستور اللبناني». القاضي القنطار (2016)

لم تأت هذه التغييرات من العدم إنما من خلال الدعوة المستمرة وتوثيق المنظمات المعنية بشؤون مجتمع الميم-عين والاختصاصيين القانونيين الداعمين والملتزمين الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان. ولكن لا يزال يتعين عمل الكثير في ظل غياب نظام سوابق قضائية صارم في لبنان، ما يضع مصير أفراد مجتمع الميم-عين تحت رحمة القضاة المحافظين<sup>27</sup>. وعلاوة على ذلك، لا تتوفر حتى الآن قوانين شاملة لمكافحة التمييز لحماية أفراد مجتمع الميم-عين، بينما لا يزال الأزواج من الجنس نفسه يواجهون عقوبة الحبس في البلاد<sup>28</sup> وعدد الاعتقالات بموجب المادة 534 في تزايد، حتى بعد الحكم الذي أصدرته محكمة الاستئناف في العام 2018. وفي هذا الإطار، قامت منظمة معنية بشؤون أفراد مجتمع الميم-عين في العام عينه برصد الاعتقالات والمحاكمات بحق 27 امرأة عابرة جنسيًا وثمانية رجال مثليين، من بينهم خمسة عسكريين<sup>29</sup>.

أعتقد أن قضية مجتمع الميم-عين لا تزال من المحرمات في ثقافتنا، ويرجع ذلك إلى غياب التفاهم بين عامة الناس. كما يؤدي القانون اللبناني دورًا رئيسيًا في التمييز المنهجي الحاصل ضد مجتمع الميم-عين لأنه لا يضمن المساواة في حقوق الإنسان بين جميع الأفراد، ولا سيما المادة ٥٣٤ من قانون العقوبات اللبناني التي تعتبر تمييزية للغاية ضد مجتمع الميم-عين».

مشارك/ة في المقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين

# القسم الثاني الأطر القانونية الوطنية والدولية بشأن مجتمع الميم -عين في لبنان-

## 1. الإطار القانوني المحلي

يقوم السياق القانوني المتعلق بمجتمع الميم-عين في لبنان بمعظمه على قانون العقوبات اللبناني لعام 1943 البالي الذي يحظر «كل مجامعة على خلاف الطبيعة» بموجب المادة 534. وعلى الرغم من أن قانون العقوبات لا يجرم المثلية الجنسية، إلا أن الغموض<sup>20</sup> والإبهام اللذان يحيطان بمصطلحات المادة 534 استُخدما لمعاقبة بعض الأفعال الجنسية وانتهاك حقوق آخرين، لا سيما الرجال المثليون والنساء العابرات جنسيًا اللواتي يتعرضن تحديدًا لخطر الاعتقال والغرامة أو السجن لمدة تصل إلى عام واحد<sup>21</sup> وذلك لعدم امتلاكهن غالبًا لوثائق قانونية تتطابق مع هويتهن الجندرية<sup>22</sup>. كما تم استخدام المادة 521 لقمع حقوق أفراد مجتمع الميم-عين التي تحظر «دخول كل رجل تنكر بزي امرأة مكانًا خاصًا بالنساء» وتعاقبه بالحبس لمدة تصل إلى ستة أشهر في حالة إدانته. وطُبقت هذه المادة بانتظام لاعتقال النساء العابرات جنسيًا اللواتي أُسيء تعريفهن واعتُبرن «رجالًا مثليين»<sup>23</sup>، مع أن إحدى المنظمات التي شاركت في البحث أشارت إلى انخفاض استخدام هذا المصطلح في الآونة الأخيرة.

كما تم استخدام الكثير من قوانين «الآداب» والقوانين الأخرى التي تجرم العمل الجنسي للتمييز ضد أفراد مجتمع الميم-عين<sup>24</sup> ولإدامة المفاهيم المجتمعية المتعصبة والمحافظه، علمًا أن هذه القوانين تستهدف النساء العابرات جنسيًا قبل غيرهن بسبب الافتراضات التمييزية التي تربطهن مباشرة بالعمل الجنسي.

ازداد في العقد الفائت عدد القضاة الذين اتخذوا موقفًا تقدميًا في تفسير قانون العقوبات، وذلك بدءًا من العام 2009 عندما برأ قاضٍ لأول مرة مدعى عليه متهمًا بموجب المادة 534. وعقبت ذلك ثلاثة أحكام تقدمية، بما في ذلك في العام 2018 عندما أيدت محكمة استئناف جنائية محلية أحد أحكام البراءة التي قضت بأن السلوك الجنسي بالتراضي بين شخصين من الجنس نفسه ليس غير قانوني<sup>25</sup>. وشكّل هذا الحكم البارز منعطفًا هامًا لحقوق مجتمع الميم-عين وفتح آفاقًا إيجابية للقرارات اللاحقة. وفي العام 2019، تابعت النيابة العامة العسكرية في بيروت دعوى وأبرأت أربعة عسكريين متهمين بممارسة «اللواط»، ما برأ



## معلومات إضافية: المواد ذات الصلة من قانون العقوبات اللبناني

على الرغم من أن قوانين حقوق الإنسان الحالية التي يعتبر لبنان طرفًا فيها لا تشير صراحةً إلى حقوق أفراد مجتمع الميم-عين، إلا أن هيئات معاهدات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أكدت أن التوجه الجنسي والهوية الجندرية يندرجان ضمن أسباب حظر التمييز بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. وقد تم تأكيد هذا الموقف مرارًا وتكرارًا في القرارات والتوجيهات العامة الصادرة عن الكثير من هيئات المعاهدات، مثل مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان<sup>32</sup>، ولجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية<sup>33</sup>، ولجنة مناهضة التعذيب، ولجنة القضاء على التمييز ضد المرأة<sup>34</sup>.

إن لبنان مُلزم بموجب المعاهدات التي أقرها وصادق عليها بما يلي:

×××× حماية الأفراد من التمييز على أساس التوجه الجنسي والهوية الجندرية (بالإضافة إلى وضع الهجرة) الذي قد يمتد إلى التمييز في الحياة/القطاعات العامة مثل الإسكان والتوظيف والرعاية الصحية والتعليم والضيافة.

×××× حماية الحق في الحياة والحرية وأمن الأشخاص بغض النظر عن توجههم الجنسي أو هويتهم الجندرية، بما في ذلك حظر الاعتقال والاحتجاز التعسفيين لأفراد مجتمع الميم-عين على أساس توجههم الجنسي وهويتهم الجندرية (المفترضة أو الحقيقية).

×××× منع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة على أساس التوجه الجنسي أو الهوية الجندرية<sup>35</sup>، بما في ذلك عن طريق حظر ضرب الضحايا وركلهم أثناء استجواب الشرطة لهم لحملهم على الاعتراف بتوجههم الجنسي وإجراء الفحوصات «لإثبات» المثلية الجنسية.

×××× حماية الحق في الخصوصية والحماية من الاحتجاز التعسفي على أساس التوجه الجنسي أو الهوية الجندرية، بما في ذلك اعتقال شخص بسبب مظهره.

×××× حماية الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع بطريقة غير تمييزية، على سبيل المثال الإلغاء التعسفي لأنشطة مثل «بيروت الفخر» والمؤتمرات ومنع الضيوف من حضور الفعاليات.



## معلومات إضافية: المواد ذات الصلة من قانون العقوبات اللبناني

المادة 534	تعاقب «كل مجامعة على خلاف الطبيعة» بالحبس لمدة سنة على الأكثر.
المادة 521	تعاقب «كل شخص تنكر بزي امرأة ودخل مكانًا خاصًا بالنساء» بالحبس لمدة ستة أشهر على الأكثر.
المواد 531 و532 و533	بشأن «تهديد الأخلاق والآداب العامة» - تعاقب «انتهاك الآداب العامة» بالحبس من شهر إلى سنة وغرامة.
المادة 526	بشأن «الحضّ على الفجور» - تعاقب «يسهل بقصد الكسب اغواء العامة على ارتكاب الفجور مع الغير» بالحبس لمدة شهر إلى سنة وبغرامة.
المادة 523	تعاقب «كل من يتعاطى الدعارة السرية أو يسهلها» بالحبس لمدة تتراوح من شهر إلى سنة.
المادة 530	تنص على أن اللاجئين والمهاجرين في لبنان المتهمين بـ«الحض على الفجور» يمكن أن يتم ترحيلهم.

## 2. القانون الدولي لحقوق الإنسان

لبنان طرف في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. إلا أن تقاعس لبنان عن الوفاء بالتزاماته بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك في سياق حقوق مجتمع الميم-عين، أمر معروف ومثبت.

لقد أوصت لجنة حقوق الإنسان في استعراضها لوضع لبنان في نيسان/أبريل 2018 بأن على لبنان أن «يحظر صراحة التمييز على أساس التوجه الجنسي والهوية الجندرية، وأن يضمن حصول أفراد مجتمع الميم-عين في القانون وفي الممارسة على حماية كافية وفعالة ضد جميع أشكال التمييز أو الكلام الذي يحض على الكراهية أو العنف على أساس التوجه الجنسي أو الهوية الجندرية»<sup>30</sup>. والأهم من ذلك أنها أعربت أيضًا عن مخاوفها من استمرار تعرض أفراد مجتمع الميم-عين للتمييز وسوء المعاملة وأشكال متعددة من العنف والحرمان من حقوقهم والبقاء من دون حماية القانون على الرغم من الأحكام القضائية التي تؤكد عدم قابلية تطبيق المادة 534 عليهم<sup>31</sup>.



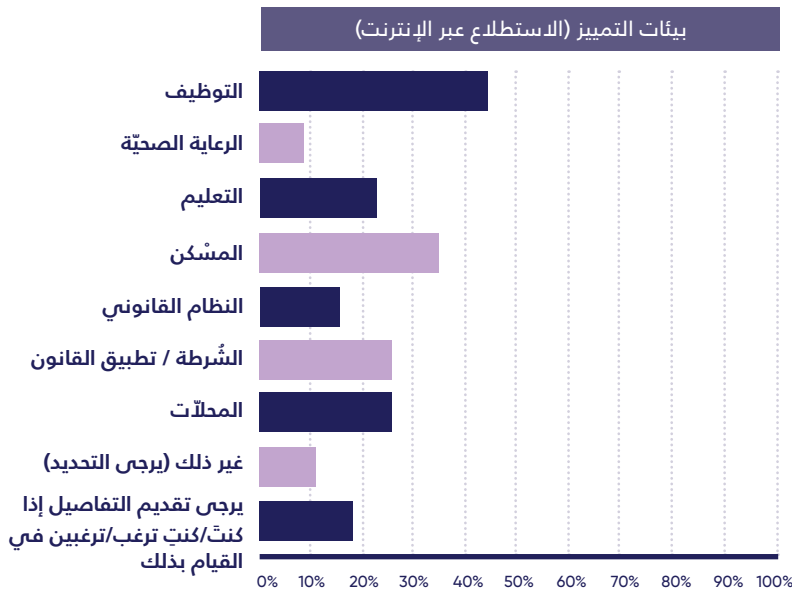
## القسم الثالث أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث

1. تعرّض أفراد مجتمع الميم-عين للتمييز وإساءة المعاملة المنهجين على نطاق واسع في المنزل وفي حياتهم اليومية

حتى وإن لم يتعرض أفراد مجتمع الميم-عين للتمييز بشكل واضح، إلا أنهم يعانون دائمًا معنويًا. تكفي منهم نظرة واحد حتى يتعرضوا للتمييز».

مشارك في النقاشات الجماعية المركزة من النازحين

يوجد البحث أن أفراد مجتمع الميم-عين يتعرضون للتمييز وسوء المعاملة في جميع نواحي الحياة الخاصة والعامة، وأولها في المنزل والتوظيف والإسكان. وعلى الرغم من أن بعض المشاركين في النقاشات الجماعية المركزة قد شعروا بأن مستوى القبول الاجتماعي تجاه أفراد مجتمع الميم-عين قد تغير إيجابًا خلال السنوات القليلة الفائتة، إلا أن النتائج الإجمالية لأبحاثنا تُظهر أن هذه التصورات المتفائلة لا تجسد تفكيرًا سائدًا يجتمع إليه الأشخاص الذين تحدثنا إليهم أو شاركوا في استطلاعنا.





## دراسة حالة

# منظمة LAW تتصرف: التمييز ضد أفراد مجتمع الميم-عين في الجيش

نجحت LAW في آذار/مارس 2022 في ربح قضية تتناول التمييز ضد شخص من مجتمع الميم-عين، ما شكّل انتصارًا قانونيًا آخر مهمًا لحقوق أفراد مجتمع الميم-عين. كان الموكل، وهو لبناني يبلغ من العمر 29 عامًا ومجنّد سابق في الجيش اللبناني، قد أُتهم بموجب المادة 534 بعد أن اعترف ضابط عسكري آخر بتوجهه الجنسي وإقامة علاقة جنسية (جنس فموي) مع الموكل أثناء الخدمة.

أدى اعتراف المّخبر إلى استدعاء الموكل واستجوابه وإيجاد دليل إدانة على هاتف الموكل بعد إصدار مذكرة اقتضت تفتيشه. وبالتالي اعترف الموكل بأنه متورط جنسيًا مع المّخبر، ثم وجهت إليه تهمة في قضية جنائية أمام المحكمة العسكرية.

وعليه حكم القاضي العسكري المنفرد على الموكل بالسجن لمدة شهر، مستعينًا بالسوابق القانونية بموجب المادة 534 وأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان. ولكن بعد أن قامت LAW بالاستئناف أمام المحكمة العسكرية، تم إلغاء الحكم بالسجن وأُفرج عن المدعى عليه بغرامة قدرها 300 ألف ليرة لبنانية (195 دولارًا أمريكيًا).



يدershني حجم الحالات التي يشكل فيها أفراد الأسرة الجناة. لا يزال هناك الكثير من المحافظين في لبنان. يتعرض الكثير من مرضاي للإيذاء في المنزل حتى على يد أشقائهم».

مشاركة في المقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين

«لا بدّ من التأكيد على أن الأسرة والمنزل هما أساس الكثير من العوائق التي يواجهها أفراد مجتمع الميم-عين في حياتهم. فسوء المعاملة والتمييز يبدآن في المنزل. لقد تلقيت الكثير من الحالات المتعلقة بأفراد تعرضت حياتهم للتهديد بسبب ردود فعل أسرهم. هذا العائق يؤثر عليهم أيضًا في المدارس والجامعات حيث يتعرضون لقدر أكبر من التمييز وسوء المعاملة.»

مشاركة في المقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين

لا أريد التعميم على نطاق واسع، لكن القرى (المناطق الريفية) وبعض المناطق في لبنان لا تمارس التمييز فحسب ضد أفراد مجتمع الميم-عين، بل تهدد بقتلهم».

مشاركة في المقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين

عندما علم والدي أنني مثلي ضربي. لقد أمضيت كل طفولتي وأنا أتعرض للضرب على يد والدي حتى بلغت الحادية والعشرين من عمري، فلم يعد بوسعه ضربي».

مشاركة في النقاشات الجماعية المركزة

أعرف شخصًا مثليًا أجبره والداه على الزواج من ابنة عمه حتى يتوقف عن كونه مثليًا».

مشاركة في النقاشات الجماعية المركزة

## التمييز وسوء المعاملة في المنزل

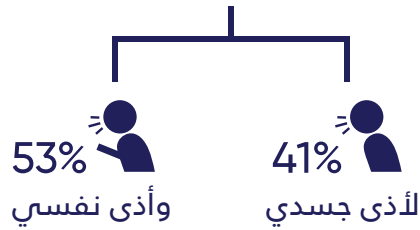
أبرز البحث (الاستطلاع عبر الإنترنت، النقاشات الجماعية المركزة والمقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين) أنه غالبًا ما يبدأ التمييز وإساءة معاملة أفراد مجتمع الميم-عين من داخل المنزل ويمر من دون عقاب في الكثير من الأحيان.

من بين **48%** من المشاركين في الاستطلاع ممن يعرف أحد أفراد أسرهم عن حياتهم الجنسية، قال **30%** إنهم رفضوهم، بما في ذلك توقفوا عن التحدث إليهم ورؤيتهم و/ أو طردهم. وهذا يعكس المجتمع اللبناني الصغير جغرافيًا والمترابط، وهذا ما يقيد نطاق إخفاء الهوية<sup>36</sup> ويفرض ضرورة التوافق كيلا تتأثر سمعة العائلة أو تتلخخ<sup>37</sup>.

يخفي أكثر من نصف المشاركين في الاستطلاع عبر الإنترنت ممن أفادوا بأنهم يقيمون مع والديهم أو أشقائهم أو أفراد الأسرة الآخرين حياتهم الجنسية بسبب الخوف من التعرض



**52%**



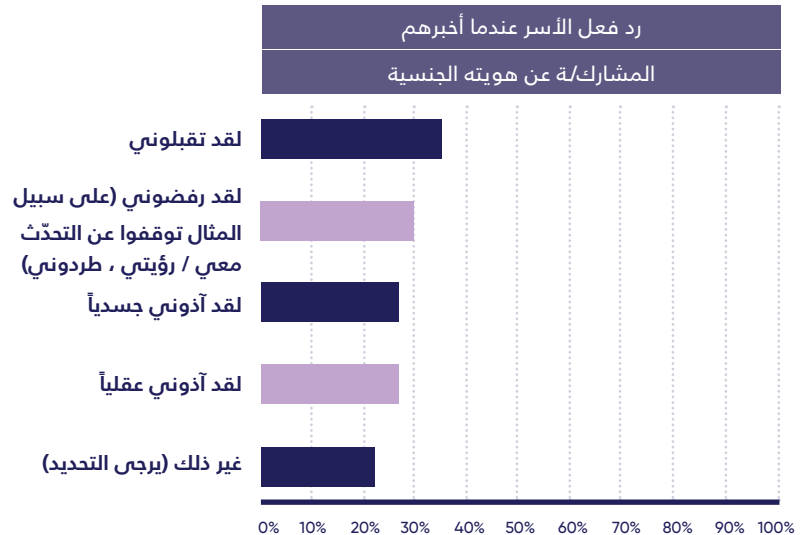
غالبًا ما يدفع هذا العنف المنزلي الأشخاص من مجتمع الميم-عين للخروج من منازلهم ومجتمعاتهم، ما يؤدي إلى بدء حلقة من القهر والتمييز والاستبعاد المجتمعي.

من بين **48%** من المشاركين الذين تعرف أسرهم بحياتهم الجنسية، قال **27%** إنهم يؤذونهم جسديًا ولفظيًا.



تردد نتائج استطلاعنا بحثًا أجرته منظمة «هيومن رايتس ووتش» في العام 2019<sup>38</sup> حول التمييز وسوء المعاملة ضد النساء العابرات جنسيًا في لبنان وتبين من خلاله أن 38 من أصل 50 امرأة عابرة جنسيًا تمت مقابلاتهن أفدن بتعرضهن لعنف شديد على يد أحد أقاربهن الذكور بسبب تعبيرهن عن نوعهن الاجتماعي، بما في ذلك الحبس في غرفة لفترات طويلة، والحرمان من الطعام والماء، والحرق والضرب والطعن والاعتصاب والاعتداء تحت تهديد السلاح.

ومن المؤسف أن العنف وسوء المعاملة في المنزل يجريان عادةً خلف الأبواب الموصدة، وغالبًا ما يؤدي الخوف من التدايعيات في المجتمع إلى التزام الضحايا الصمت وتحمل الأذى من دون الحصول على دعم.





رفضت معظم المؤسسات الخاصة والعامّة توظيف أفراد من مجتمع الميم-عين حتى وإن كانوا يتمتعون بالمؤهلات والمواهب، وذلك بسبب الأنظمة التمييزية. ويرجع ذلك أيضًا إلى نقص الوعي والتفكير الشمولي لدى موظفي الموارد البشرية والمديرين».

مشاركة/ة في المقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين

لا بدّ من أن تتعرض للكثير من الرفض حتى تجد أي شيء. لا يمكنك اختيار صناعة أو عمل تفضله لأنك ستكون محظوظًا إن وجدت أي وظيفة لتبدأ بها».

مشاركة/ة في المقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين

وقد تبين أن الصعوبة في إيجاد وظيفة رسمية تدفع بالكثير من النساء العابرات جنسيًا إلى العمل بالجنس، ما يُعدّ جريمة في البلاد، مع أن هذا الأمر لم يذكره الأشخاص الذين تحدثنا إليهم. ومن شأن هذا العمل أن يجعلهن أكثر عرضة لسوء المعاملة بسبب العوائق التي يواجهنها في ممارسة الحقوق الأساسية التي تشمل الوصول إلى الخدمات الصحية والقانونية الأساسية والحماية من العنف، ومع ذلك يشعرن بأن عليهنّ العمل بالجنس كحلّ أخير لا بدّ منه<sup>40</sup>.

**أفراد مجتمع الميم-عين في لبنان يواجهون عوائق جمة في الوصول إلى الخدمات الأساسية التي يحتاجون إليها**

- بلغت نسبة المشاركين في الاستطلاع الذين قالوا إنهم لا يحصلون على الخدمات (مثل الرعاية الصحية) لتجنب التعرض للتمييز أو المضايقة 41 في المئة. تم تسليط الضوء أولاً على الحصول على سكن آمن ومناسب باعتباره التحدي الرئيسي، ومن بعده المتاجر والتعليم والشرطة والنظام القانوني والحصول على الرعاية الصحية. ولكن أكثر ما يلفت الانتباه هو أن الأشخاص من مجتمع الميم-عين يواجهون التمييز والاستبعاد في «جميع أشكال الحياة»، ما يفرض عليهم العزلة ويعرّضهم بشدة لسوء المعاملة والمشاكل الصحية النفسية.

**يسخرون دائمًا مني ومن صوتي لأنه أنثوي، لذلك أخشى التحدث لأن صوتي أنثوي، وهذا ما كان يحدث في المدرسة أيضًا».**

مشاركة/ة في الاستطلاع عبر الإنترنت

لم يكن أحد يرغب في مصادقتي عندما كنت في المدرسة وحتى النكات كانت تزعجني. لقد نشأت في عزلة. يتم رفضي كلما أبحث عن وظيفة لأنني لاجئ سوري وبسبب توجهي الجنسي وليس لدي وثائق قانونية. تعرضت للتمييز من جانب أفراد الشرطة لمظهري ولأنني لاجئ بدون وثائق قانونية».

مشاركة/ة في الاستطلاع عبر الإنترنت

## التمييز في الأماكن العامة أمر ظاهرة واسعة الانتشار وممارسة شائعة

طلب أحد العابرين جنسياً حضور ممرضات فحسب أثناء خضوعه لعملية جراحية لأنه لا يشعر بالراحة في حضرة ممرضين ذكور. أوضح رغبته هذه قبل موعد العملية، ولكن، وللأسف، بينما كان على طاولة العمليات رأى ممرضين ذكور، فاعترض وقال بوضوح إنه لا يريد ممرضين ذكور. فتم حينذاك حقنه بالمخدر على الفور لإسكاته وبدء العملية».

مشاركة/ة في النقاشات الجماعية المركزة

### تبين في بحثنا انتشار وتكرار التمييز أو المضايقة في الأماكن العامة.

في حين أن نسبة الذين ذكروا بأنهم لم يتعرضوا للتمييز لم

تتجاوز **10%**



فقد أفاد نسبة **21%** من المشاركين في الاستطلاع عبر الإنترنت بأنهم تعرضوا للتمييز "كثيراً جداً"

**22%** "كثيراً"

**29%** "أحياناً"



هذا وقد تم تحديد الافتقار إلى فرص العمل والتمييز في العمل، الأمر الذي تفاقم بشدة بسبب الاقتصاد المتدهور وجائحة كوفيد-19، على أنه التحدي الرئيسي الذي يواجهه أفراد مجتمع الميم-عين في الحياة العامة.

سيظنه سرق الهوية. ذكر المشاركون أيضاً أن أصحاب العمل يمارسون التمييز ضدهم على أساس الأمن أو «الحماية»، الأمر الذي يعكس المفاهيم العامة وخاصة الدينية عن أفراد مجتمع الميم-عين باعتبارهم «تهديداً» للمجتمع.

ولا يقتصر الأمر على سوق العمل العدائي، فالأشخاص من مجتمع الميم-عين يُحرمون من العمل بسبب توجههم الجنسي، إذ يواجه العابرون/العابرات جنسياً والللاجئون/ات والمهاجرون/ات عوامل إضافية من الاستبعاد نتيجة الافتقار إلى أوراق ثبوتية تظهر تعبيرهم الجندري، والإقامة القانونية التي تحدّ من قدرتهم على العمل<sup>39</sup>.

• أفاد ما يقارب نصف الذين تم استطلاعهم (44%) بأنهم عاطلون عن العمل، في حين قال 45% من المشاركين إنهم واجهوا التمييز في قطاع التوظيف.

• أكد المشاركون في النقاشات الجماعية المركزة بالإجماع على أن التوظيف من الأوضاع المتسمة بالتمييز، مشددين على الصعوبات التي يواجهونها في العثور على وظائف أو الاحتفاظ بها. وقد أخبرنا أحد المشاركين بأنه واجه صعوبة إيجاد عمل بعد أن طرد من المدرسة لكونه عابراً جنسياً، بينما أوضح آخر أنه عندما يرى صاحب عمل محتمل بطاقة هويته،



عندما أقول إنني فقدت وظيفتي بسبب توجهي الجنسي، يجيبونني بأن الله يعاقبك وهذا ما تستحقه».

مشاركة/ة في الاستطلاع عبر الإنترنت

## معلومات إضافية: الآثار المضاعفة لانفجار مرفأ بيروت وجائحة كوفيد-19 على أفراد مجتمع الميم-عين

ممارسة الحجر الصحي أو العودة للعيش مع أفراد عائلات لا يتقبلوهم ومن المحتمل أنهم يسيئون إليهم، بينما يعجزون أيضًا عن طلب الدعم من خلال شبكاتهم الاجتماعية أو في مساحاتهم المجتمعية الآمنة<sup>44</sup>. فقد أفادت نسبة 18% من المشاركين في الاستطلاع أن مستوى التمييز و/أو الإساءة التي تعرضوا لها قد ارتفع بسبب تمضية المزيد من الوقت مع العائلة أثناء فترات الإغلاق.

كما ساهم انفجار مرفأ بيروت الذي وقع خلال فترة انتشار الوباء إلى تفاقم الحرمان الاجتماعي والاقتصادي إلى أفراد مجتمع الميم-عين الذين وجدوا صعوبة أكبر في الوصول إلى الخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية، وتركوا دون سقف فوق رؤوسهم وبدون دعم. ومن الجدير بالذكر أن الانفجار أدى في مقتل أكثر من 200 شخص وإصابة 7000 شخص وأحدث دمارًا هائلًا في جميع أنحاء العاصمة تسبب في خسارة الآلاف لمنازلهم<sup>45</sup>.

كانت الفئات الأكثر تهميشًا وضعفًا من أكثر المتأثرين بانفجار مرفأ بيروت في 4 آب/أغسطس 2020 وانتشار الوباء، إذ توصلت الأبحاث إلى أن بعض المجموعات من مجتمع الميم-عين تأثروا أكثر من غيرهم بتداعيات الانفجار الاجتماعية والاقتصادية، لا سيما العابرون/العابرات جنسيًا والأشخاص غير ثنائيي النوع الاجتماعي وحاملو/حاملات صفات الجنسين من اللاجئيين/ات<sup>42</sup>.

وبالإضافة إلى الأزمات المالية والصحية الواضحة الناجمة عن جائحة كوفيد-19، أضرت إجراءات الإغلاق بالأشخاص من مجتمع الميم-عين تحديدًا إذ ازدادت الصعوبات القائمة مثل انعدام الوصول إلى فرص كسب الرزق نظرًا لمستوى تمثيلهم المرتفع في القطاع غير الرسمي، وحتى أنها كانت أكثر حدة على اللاجئيين والمهاجرين غير المسجلين<sup>43</sup>.

وكذلك أدت القيود التي فرضها الوباء إلى تفاقم العنف خلف الأبواب المغلقة. فقد اضطر الكثير من أفراد مجتمع الميم-عين أثناء فترات الإغلاق إلى

بعد انفجار مرفأ بيروت، رفضوا إدخالهم إلى أحد المستشفيات بسبب توجهي الجنسي وتنمروا عليّ».

مشارك في الاستطلاع عبر الإنترنت

كان للانفجار تأثير قوي على الوضع السكني تحديدًا للأفراد من مجتمع الميم-عين. فقد عُرفت المناطق الأكثر تضررًا من الانفجار، لا سيما أحياء مار مخايل والجميزة والجعيتاوي، بأنها «الأحياء الأكثر ملاءمة لأفراد مجتمع الميم-عين» في بيروت<sup>46</sup>. وشكلت هذه المناطق، بالإضافة إلى بيوتها السكنية، مواقع المطاعم



يجب أن أترك العمل لأن صاحب العمل يضايقني، فالوضع يخيفني. لقد تركت التعليم بسبب المضايقات الكثيرة في المدرسة».

مشاركة/ة في الاستطلاع عبر الإنترنت

12% فقط ممن شملهم الاستطلاع يملكون منازل الخاصة، في حين أن 14% لا يملكون عنوانًا دائمًا، وأكثر من نصفهم يعيشون في منزل الأسرة حيث يتعرضون لسوء المعاملة من جانب أفراد الأسرة.

35% ما يقارب نسبة من المشاركين في الاستطلاع يواجهون أو سبق أن واجهوا التمييز في الحصول على سكن.

18% تعرضوا للتمييز من جانب أفراد الشرطة.

23% ما يقارب نسبة من المشاركين في الاستطلاع تعرضوا للتمييز في المدرسة.

25% ذكر ربع المشاركين في الاستطلاع أنهم تعرضوا للتمييز في المحلات التجارية/قطاع الضيافة، بما في ذلك الصيدليات والمطاعم.

8.5% حوالى من المشاركين في الاستطلاع أفادوا بأنهم تعرضوا للتمييز أو المضايقة في بيئة الرعاية الصحية، ما أدى إلى عدم حصولهم على العلاج الطبي<sup>41</sup>.

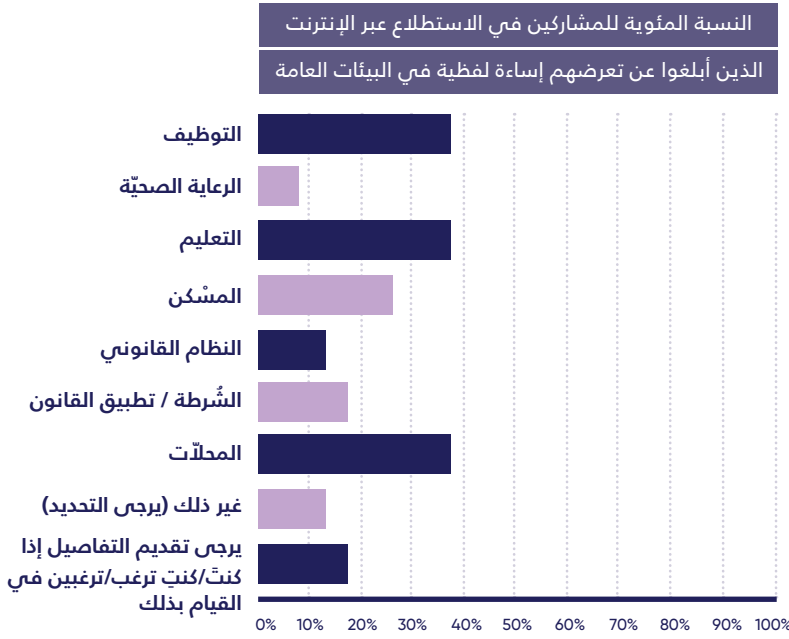
13% تعرضوا للتمييز من جانب مؤسسات الجهاز القانوني.

حتى في نظام الرعاية الصحية، يمارس بعض مقدمي الرعاية الصحية التمييز ضد العملاء على أساس هويتهم الجنسية أو الجندرية. وهذا ما يجعل أفراد مجتمع الميم-عين يترددون في ارتياد مرافق الرعاية الصحية والتعامل مع مقدميها، حتى لو لم يواجهوا التمييز بأنفسهم، إلا أن سماع تجارب الآخرين كفيلة بثنيهم عن ذلك».

مشاركة/ة في المقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين

أثناء العمل في مراكز الاعتقال ومراكز الشرطة، كان يتم احتجاز الأفراد على أساس هويتهم الجنسية والجندرية وليس على أساس الجرائم التي ارتكبوها أو لم يرتكبوها. كانت تتم معاملتهم بطريقة غير إنسانية».

مشاركة/ة في المقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين



١١ تلقينا حالة رجل مثلي الجنس كان قد تعرض لاعتداء جنسي. وقد سبق أن أحيل إلينا مرات عديدة إلا أن العاملين راحوا يفوضون بعضهم البعض بهذه الحالة لأنهم لم يرغبوا في العمل معه.»

مشاركة في المقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين

- تعرض المشاركون للعنف الجسدي في مختلف نواحي الحياة العامة، بينما تتصدر القائمة الحوادث في مجال التوظيف (22%)، والإسكان (23%)، ومن جانب أفراد الشرطة/إنفاذ القانون (20%). ومن البيئات الأخرى التي تعرض فيها المشاركون للعنف الجسدي («غير ذلك») الأماكن الاجتماعية والجيش. وعندما سئل المشاركون عن عدد المرات التي تعرضوا فيها للعنف الجسدي بسبب توجههم الجنسي و/أو هويتهم الجندرية، أجابت نسبة 45% منهم بأنهم تعرضوا للعنف الجسدي كثيرًا جدًا (21%) أو كثيرًا (24%).
- ينتشر العنف اللفظي بالقدر عينه ولكن نسبته ترتفع في مجال التوظيف (39%) والتعليم (38%) والبيع بالتجزئة (38%)، ومن بعدها من جانب الشرطة (19%) والجهاز القانوني (13%).

١٢ كان أفراد المجتمع يتعرضون في مكان الاحتجاز للعنف والتنمر، فضلًا عن التحرش الجنسي. ونتيجة لذلك، لا أحد في المجتمع على استعداد لاتخاذ إجراء قانوني لمنع تعرضه للسنن بسبب توجهه الجنسية أو مظهره الجسدي (التعبير الجنسي).»

مشاركة في المقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين

١٣ كنت على علاقة مع شخص من الجيش وتم استدعاؤه للاستجواب وجررتني معه. استجوبوني واحتجزوني لمدة ١٣ يومًا تعرضت فيها لأبشع أنواع الإهانة. طرحوا عليّ أسئلة شخصية وتحدثوا معي وكأنني امرأة وسألوني عن حجم قضيبتي، وقالوا لي إنني ذاهب إلى الجحيم.»

مشاركة في الاستطلاع عبر الإنترنت

والنوادي والمراكز المجتمعية المناسبة لحاملي صفات الجنسين. موفرة بذلك مساحة آمنة لمجتمع الميم-عين في بيروت. أما الآن فبات من الصعب إيجاد مساحات شاملة مماثلة في أماكن أخرى في لبنان<sup>47</sup>.

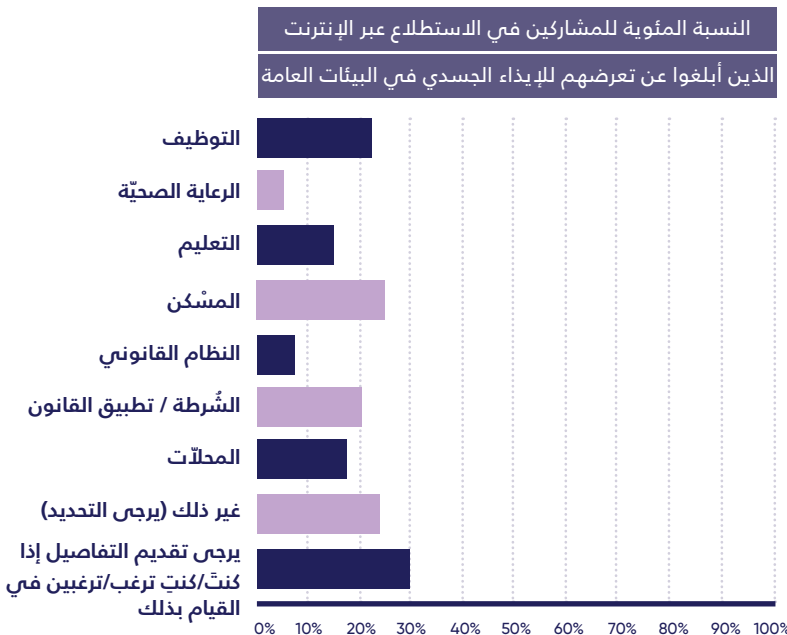
يشير بحث أجرته منظمة «أوكسفام» في العام 2021 إلى أن نسبة 40% من الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع من مجتمع الميم-عين قد تضرروا من الانفجار. ومن بين هؤلاء الأشخاص، أفادت نسبة 58% بأن مساكنهم تعرضت لأضرار، واضطرت نسبة 35% منهم إلى الانتقال أو تغيير ترتيبات معيشتهم، بينما ذكرت نسبة 11% بأنهم عادوا للسكن مع عائلاتهم و10% بأنهم لا يملكون مكان إقامة دائمًا<sup>48</sup>.

كما ساهم الحضور المتزايد لأفراد لشرطة والجيش في بيروت بعد الانفجار في تخوف أفراد مجتمع الميم-عين من التمييز والمضايقة واحتمال احتجازهم. ولذلك اختار البعض مغادرة أحيائهم ومجتمعاتهم التي اعتادوا عليها نسبيًا، بينما غادر آخرون بيروت بحثًا عن سكن بأسعار معقولة بعد الانفجار، فانتقلوا للسكن في مجتمعات أقل تسامحًا حيث يمكن لتوجههم الجنسي وهويتهم الجنسية أن يعرضهم لخطر العنف والتمييز. أما بعضهم الآخر فذهب للعيش مع مجموعات من المستأجرين ليتمكنوا من تحمل الإيجار، ما أدى إلى السكن في أماكن أكثر اكتظاظًا، والتي، على الرغم من أنها قدمت بلا شك مستوى معيّنًا من المأوى والدعم الاجتماعي، تزيد من الضغط الناجم عن نقص المساحة الشخصية وخطر الإصابة بوباء كوفيد-19<sup>49</sup>.

لقد أظهر بحثنا أن نسبة 20% ممن شملهم الاستطلاع تعرضوا لمستوى متزايد من التمييز وسوء المعاملة منذ انفجار بيروت، وذلك بحسب إفاداتهم. وذكرنا أسبابًا مثل «تقييد الوصول إلى الأماكن الآمنة»، و«ضرر لاحق في المسكن»، و«إضافة إلى الأزمة المتشعبة وعدم الوصول إلى المساعدات المالية/الإنسانية والتعويضات الرسمية بسبب توجههم الجنسية».

تدمير منزلي كليًا وبسبب توجهي الجنسي لم أحصل على مساعدة مالية. يعتقدون أنني متحرش جنسي، كما أنني لم أتلّق أي تعويض رسمي من الدولة أيضًا بالرغم من كل ما تعرضت له من أذى».

مشاركة في الاستطلاع عبر الإنترنت



**يواجه أفراد مجتمع الميم مستوى عاليًا من العنف وسوء المعاملة في مختلف نواحي الحياة العامة.**



## يعتقد المجتمع أن كل عابرة/ة جنسيًا يمارس العمل الجنسي».

مشاركة/ة في النقاشات الجماعية المركزة

كما يواجه العابرون/العابرات جنسيًا المزيد من مخاطر الاعتداء الجسدي واللفظي والجنسي في لبنان، بما في ذلك الاعتقال التعسفي الذي غالبًا ما يكون مصحوبًا بالعنف الجسدي والجنسي من جانب أفراد الشرطة والمسؤولين عن إنفاذ القانون<sup>54</sup>. إلا أن ارتكاب هذه الانتهاكات لا يقتصر على القوات الأمنية، إذ وجدت البحوث التي أجرتها منظمة «إنترناشونال ألرت» في العام 2017 أن الكثير من النساء العابرات جنسيًا تعرضن للاستغلال الجنسي والابتزاز من قبل صاحب العقار مقابل توفير خدمات إسكان لهن<sup>55</sup>.

«غالبًا ما يُنظر إلى العابرين جنسيًا على أنهم عاملون بالجنس وأغراض جنسية».

مشاركة/ة في النقاشات الجماعية المركزة

أعتقد أن العابرين جنسيًا أكثر عرضة للتحيز والإساءة من غيرهم من مجتمع الميم-عين، وذلك بسبب الاختلاف بين هويتهم الجندرية وكيفية الاعتراف بهم قانونًا في الوثائق الرسمية».

مشاركة/ة في المقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين

**يعاني اللاجئون/ات من أشكال متقاطعة من التمييز بسبب وضعهم كلاجئين وهويتهم الجندرية.** فقد تبين في البحوث السابقة<sup>56</sup> أن اللاجئين/ات السوريين/ات من مجتمع الميم-عين - الذين يشكلون أكبر نسبة من اللاجئين في لبنان - هم من بين أكثر اللاجئين ضعفًا في لبنان إذ يواجهون تحديات في دمجهم وتقبلهم، بما في ذلك بسبب أصلهم السوري. وليس بمقدور الكثير من اللاجئين طلب الحماية القانونية من التمييز والعنف لأنهم يفتقرون إلى الإقامة القانونية والوثائق. وبالإضافة إلى ذلك، يواجهون عوائق منهجية في الوصول إلى العمل والرعاية الصحية والتعليم والحق في التملك بسبب هويتهم الجنسية ووضعهم كمهاجرين، ما يؤدي بهم إلى التعرض للمزيد من الاستبعاد والوصم لأنهم غرباء وليسوا مواطنين لبنانيين<sup>57</sup>.

تبين في بحثنا أيضًا أن اللاجئين/اللاجئات من مجتمع الميم-عين لا يتوافقون مع معايير الاختيار الحالية الموجهة نحو المغاييرين جنسيًا للحصول على برامج الدعم والاندماج. وغالبًا ما تكون العلاقات وتركيبية الأسرة معيار اختيار مهم لمنح خدمات الدعم، ما يعني أن اللاجئين/اللاجئات من مجتمع الميم-عين الذين يواجهون الرفض والوصم من عائلاتهم، لا يتم منحهم الأولوية للحصول على المساعدة والدعم<sup>58</sup>. وقد تجلّى هذا الأمر في النقاشات الجماعية المركزة التي أجريناها. فقد أفاد لاجئان إن انتماءهما إلى مجتمع الميم-عين ووضعهما كلاجئين ساهما في مواجهتهما لتمييز مزدوج أدى إلى تفاقم عدم قدرتهما على الوصول إلى خدمات الدعم وإيجاد عمل.



## ٢. العابرون والعبارات جنسيًا واللاجئون واللاجئات من مجتمع الميم-عين في خطر التعرض للمزيد من التمييز وإساءة المعاملة

لا يشكل مجتمع الميم-عين فئة متجانسة بل يتألف من مجموعات مختلفة تتعدد فيها الهويات والعوامل، بما في ذلك وضع المهاجرين.

لا يواجه المتعلّم من العابرين جنسيًا والمدعوم عائليًا وماليًا، على سبيل المثال، العقوبات التي يواجهها الأشخاص الآخرون من مجتمع الميم-عين. ومع ذلك، فإن معظم العابرين جنسيًا الذين أعمل معهم يمارسون العمل الجنسي لأنهم ينتمون إلى طبقة اجتماعية دنيا ولديهم مستوى تعليمي بسيط».

مشاركة في المقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين

وقد حدّد البحث عاملين يساهمان في زيادة التعرض للتمييز وسوء المعاملة، وهما هوية العابر جنسيًا وتقاطع الهوية الجنسية ووضع اللاجئ.

كما تبيّن في بحث LAW أن العابرين/العبارات جنسيًا معرضون بشكل متزايد لخطر التمييز والعنف. أما بالنسبة إلى العابرين/العبارات جنسيًا في لبنان، تزداد حدّة التمييز في مجالات التعليم والعمل والسكن والرعاية الصحية عندما لا تتوفر وثائق ثبوتية رسمية تتطابق مع تعبيرهم الجندي.

وبالرغم من أن القانون اللبناني يجرّز تغيير الاسم والنوع الاجتماعي، إلا كل قضية يتم الفصل فيها على حدة من خلال حكم قضائي، وتتطلب دليلًا على «الطبيعة الجسدية والاجتماعية والنفسية» و«إثبات عدم قابلية الرجوع في تغيير الجنس/العبور الجنسي والمقتضيات النفسية والاجتماعية التي تبرر الحاجة إلى الاعتراف القانوني»<sup>50</sup>. ويعني هذا عادةً توفير دليل على تغيير الجنس أو جراحة تؤكّد ذلك وتلقي علاج هرموني وتقرير من طبيب نفسي «يثبت حالة العبور الجنسي»<sup>51</sup>. ومن جهة أخرى، يواجه الأفراد العابرون جنسيًا صعوبات في تحصيل وثائق الهوية الرسمية اللازمة، وقد تفاقمّت بسبب نقص الموارد والخدمات المصممة لاحتياجات الأشخاص العابرين جنسيًا، بما في ذلك الدعم القانوني<sup>52</sup>.

ومع ذلك، أصدرت محكمة الاستئناف في لبنان في كانون الثاني/يناير 2016 حكمًا يجرّز لرجل عابر جنسيًا تغيير اسمه وجنسه رسميًا في وثائق الهوية، ناقضة بذلك حكم صادر عن محكمة أدنى درجة ومستنتجة أن الجراحة لا ينبغي أن تشكل شرطًا مسبقًا للاعتراف بالهوية الجنديّة<sup>53</sup>. وهذا يعني أنه يمكن لأي شخص أن يختار هويته على أنه عابر جنسيًا من دون خوض عملية إعادة تحديد الجنس.



لدي مشكلة ثقة. أميل إلى  
الاعتقاد بأنني لست قادر  
وغير مؤهل لأنني لم أعمل  
أو أوظف يومًا».

مشاركة/ة في الاستطلاع عبر الإنترنت

• أشارت نسبة ساحقة بلغت ٧١٪ إلى أنهم شعروا بالقلق/التوتر،  
و ٥٣٪ شعروا بالاكئاب، و ٥٢٪ شعروا بالعزلة و ٤٤٪ شعروا باليأس  
بسبب تعرضهم للتمييز و/أو الإساءة. وقال أكثر من ربع المستجيبين  
(٢٦٪) إنهم شعروا برغبة في الانتحار، بينما حاولت نسبة ٢٪ من  
المشاركين سابقًا الانتحار.



إنني مصاب باضطراب ما بعد الصدمة وأعيش في عزلة. لدي رغبة قوية في إنهاء  
حياتي، لكن للأسف لم أجد طريقة تضمن النتائج من دون التسبب لي بالألم».

مشاركة/ة في الاستطلاع عبر الإنترنت

كل ما أخاف منه هو أن أخفق في الانتحار وأن العواقب الصحية التي قد تنتج عن ذلك  
قد تجعلني بحاجة إلى مساعدة الآخرين. إذا وجدت طريقة مضمونة بخلاف طريقة تناول  
كمية كبيرة من الدواء، فسأفعلها بدون تردد».

مشاركة/ة في الاستطلاع عبر الإنترنت

تتفاقم هذه الأزمة الصحية النفسية التي يواجهها أفراد مجتمع الميم-  
عين لأن مجتمع الميم-عين يواجهون تحديات منذ الأزل في الوصول  
إلى خدمات الصحة النفسية والدعم بسبب التمييز والقيود المفروضة  
على التنقل والصعوبات المالية في بيئة توصم أصلًا خدمات الصحة  
النفسية<sup>61</sup>. وقد وجدت الأبحاث أيضًا أن انفجار مرفأ بيروت وجائحة كوفيد-  
19 قد أثرا إلى حد كبير في وصول أفراد مجتمع الميم-عين إلى خدمات  
الصحة النفسية، بالرغم من الزيادة الهائلة للصدمة واحتياجات الصحة  
النفسية الناجمة عن القيود التي فرضها انتشار الوباء<sup>62</sup>، لا سيما بالنسبة  
إلى المجموعات المهمشة والموصومين الذين وجدوا أنفسهم أكثر عزلة  
وبدون نظام دعم<sup>63</sup>.

يجب ألا ننسى أبدًا أن الكثير من أفراد مجتمع الميم-عين هم من اللاجئين السوريين، ما يؤدي إلى التمييز وسوء المعاملة لأنهم أولًا وقبل كل شيء لاجئون ومن ثم أفراد من مجتمع الميم-عين. ونتيجة لذلك، يُمارس التمييز لأسباب متنوعة».

مشاركة/ة في المقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين

### ٣. خسارة الذات: أفراد مجتمع الميم-عين يخفون حقيقتهم ويعانون من مستوى عالٍ من المشاكل الصحية النفسية

يواجه أفراد مجتمع الميم مستويات عالية من الحرمان بسبب التمييز والعنف. فهم مضطرون إلى العيش على دخل غير كاف، وتحمل أسلوب حياة لا يمكن التنبؤ به بوجه السكن الذي يتعذر الوصول إليه أو غير الآمن، ولا يتمتعون بالمساواة في الحصول على الخدمات. ويأتي هذا نتيجة لارتفاع معدلات البطالة والتمييز والافتقار إلى الحماية الحكومية الشاملة وبرامج المساعدة الإنسانية<sup>59</sup>.

• ذكرت نسبة هائلة بلغت 67% من المشاركين في الاستطلاع أنهم لا يملكون المال، ونسبة 28% إنهم لا يستطيعون العمل؛ ونسبة 27% أنهم لا يستطيعون مغادرة منازلهم ونسبة 13% أنهم لا يستطيعون الالتحاق بالمدرسة/الجامعة.



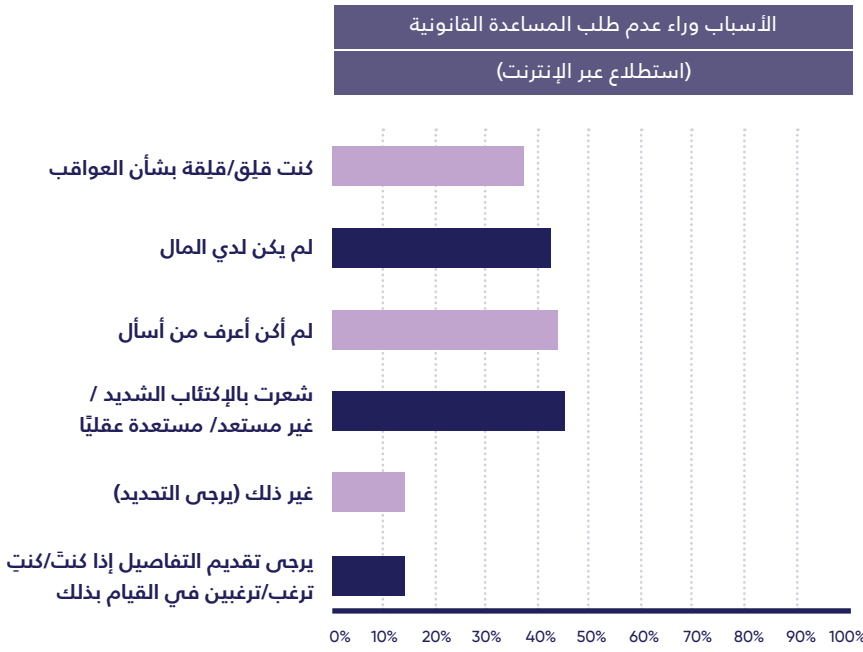
ولكن إحدى أفظع النتائج التي توصل إليها بحثنا هي تأثير التمييز وسوء المعاملة والحرمان الاجتماعي والاقتصادي على الصحة النفسية والرفاهية والشعور بالذات للأفراد من مجتمع الميم-عين.

يدفع الخوف من التعرض للتمييز والإيذاء الجسدي واللفظي بأفراد مجتمع الميم-عين إلى إخفاء حقيقتهم ومراقبة تصرفاتهم في المجالين الخاص والعام لحماية أنفسهم. وهذا يشمل تعديل الطريقة التي يرغبون بها في ارتداء الملابس والتحدث والتصرف وإخفاء علاقة شخصية<sup>60</sup>.

• من بين المشاركين في الاستطلاع، أفادت نسبة 92% بأنهم أخفوا في مرحلة ما علاقة شخصية لتجنب التعرض للتمييز أو المضايقة، بينما قالت نسبة 71% إنهم تجنبوا الأماكن العامة.



إن لإنكار الذات والتعرض للتمييز وسوء المعاملة تأثير مدمر على رفاهية أفراد مجتمع الميم-عين وصحتهم النفسية.



يعدّ الخوف من أهم العقبات التي تحول دون طلب أفراد مجتمع الميم-عين الدعم القانوني. فهم يخشون أن يتم احتجازهم إذا ذهبوا إلى مركز الشرطة لتسجيل شكوى».

مشاركة/ة في المقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين

يتمثل أبرز العقبات بعدم توفر قوانين تحمي مجتمع الميم-عين، فلماذا يطلبون المساعدة القانونية؟

ليس جميع المحامين يوافقون على تولي مثل هذه القضايا لأنهم يخشون على سمعة مكاتبهم. وبالإضافة إلى ذلك، أعتقد أن أفراد مجتمع الميم-عين لا يطلبون المساعدة القانونية لأنهم لا يستطيعون تحمل تكاليفها».

مشاركة/ة في المقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين

قدمت المقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين مزيدًا من التوضيحات حول بعض العوائق الرئيسية التي تحول دون الوصول إلى المساعدة القانونية، لا سيما في ما يتعلق بالتواصل مع جهات إنفاذ القانون والجهات القضائية. وقد تضمنت التحديات التي أبرزها الاختصاصيون القانونيون الذين تمت مقابلتهم الخوف من التعرض للاحتجاز إذا ذهبوا إلى مركز الشرطة، والتمييز الصريح من المحامين الذين يرفضون تولي القضية خوفًا من التأثير على سمعتهم، وعدم تفهم الموضوع من جانب القضاء.

تشكل زيادة الوصول إلى المساعدة والدعم القانونيين حبل نجاة بالنسبة إلى الأشخاص المتضررين بشدة من التمييز وسوء المعاملة والذين وجدوا أنفسهم يائسين وعلى حافة الانهيار. شعر الأشخاص الذين تحدثنا إليهم ممن حصلوا على المساعدة القانونية، بالرغم من ضآلة عددهم، بأنهم استعادوا الشعور بالأمان والسيطرة على حياتهم. وفي هذا الإطار، أخبرتنا امرأة عابرة جنسيًا بأنها طلبت المساعدة القانونية لإيقاف ما تتعرض له يوميًا من عنف وإساءة على يد والديها وشقيقها. وبذلك ألزم والداها بالتوقيع على تعهد أمام القاضي بعدم إلحاق الأذى بها بعد الآن، الأمر الذي وضع حدًا للانتهاكات، بينما رفعت أيضًا دعاوى قانونية ضد شقيقها الذي ارتكب جزءًا كبيرًا من الإساءة النفسية والجسدية التي تعرضت لها.

ومع ذلك، لا تزال الملاحظات القضائية المتعلقة بالتمييز والانتهاكات غير كافية على الإطلاق، كما أن الفجوة بين احتياجات أفراد مجتمع الميم والخيارات المتاحة للدعم مثيرة للقلق. لا يزال يتعذر على معظم الأشخاص الوصول إلى المساعدة القانونية لأسباب تعود بمعظمها إلى تأثير التمييز وسوء المعاملة الذي يواجهونه في الأماكن الخاصة والعامة.



## ٤. أفراد مجتمع الميم-عين يواجهون عوائق متعددة في طلب المساعدة والدعم القانوني

يواجه أفراد مجتمع الميم-عين صعوبات مالية ومعنوية وعملية جمة تمنعهم من الوصول إلى الدعم القانوني والمساعدة اللذين يحتاجون إليهما، وذلك إزاء انتشار التمييز وإساءة المعاملة المنهجين اللذين يستنزفان حياتهم.

• يفيد عدد هائل من المشاركين في الاستطلاع عبر الإنترنت تبلغ نسبتهم 80% بأنهم لم يطلبوا المساعدة القانونية في ما يخص التمييز و/أو سوء المعاملة. كانت الأسباب الرئيسية نفسية (شعر 45% بأنهم محبطون جدًا وغير مستعدين نفسيًا)، والافتقار إلى المعلومات (لم يعرف 44% ممن يطلبونها)، ومادية (لم يملك 42% المال) والخوف من العواقب (تخوف 38% من عواقب فعلتهم). كما عرفنا من المقابلات الشخصية أن الافتقار إلى المال والخوف من «اكتشاف أمرهم» شكلا عائقين أساسيين حالا دون طلب أفراد مجتمع الميم-عين المساعدة القانونية.

وكذلك الأمر أبرزت النقاشات الجماعية المركزة تحديًا آخر بعد أن أخبرنا الكثير من المشاركين بأنهم لا يطلبون المساعدة من المنظمات المعنية بشؤون مجتمع الميم-عين لأنهم لا يثقون بها. وأشار أحد المشاركين إلى أن هذه المنظمات تستفيد من قضية مجتمع الميم-عين للحصول على فوائد ومكاسب أخرى. ومن ناحية أخرى، من بين نسبة 20% ممن أفادوا بأنهم طلبوا المساعدة، أشارت الغالبية العظمى (80%) إلى أنهم طلبوا الدعم من إحدى المنظمات المعنية بشؤون مجتمع الميم-عين، ثم من مجموعة أخرى مناصرة أو مجتمع مدني (20%) أو من محام (16%).



يتعلق الكثير من الحالات التي أتعامل معها بأشخاص تعرضوا للابتزاز من جانب أفراد من مجتمع الميم-عين ويترددون في تقديم شكوى خشية أن يقوم الجاني بكشف توجهم الجنسي أمام السلطات.»

مشاركة في المقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين

نظرًا لأن أفراد مجتمع الميم-عين غير قادرين على الحصول على وظيفة أو مصدر دخل، فهم بالنتيجة غير قادرين على تحمل تكاليف التمثيل القانوني.»

مشاركة في المقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين

لم يعلن البعض هويتهم الحقيقية، ولذلك يتجنبون طلب المساعدة القانونية المتعلقة بوضعهم لأنهم لا يريدون أن يعرف أحد بها.»

مشاركة في المقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين

طلب المساعدة من منظمات مجتمع الميم-عين ليس بالأمر السهل وتتخلله صعوبات.»

مشاركة في النقاشات الجماعية المركزة



- حظر التمييز ضد أفراد مجتمع الميم-عين وأذيتهم أو إساءة معاملتهم جسديًا ونفسيًا في كافة نواحي الحياة الخاصة (المنزل) والعامة، بما في ذلك الرعاية الصحية والسكن والتوظيف والتعليم والأسواق وقطاع الضيافة، حظرًا صريحًا والمعاقبة على هذه الأفعال باعتبارها جرائم.
- ضمان تمكّن الناشطين والمنظمات المعنية بشؤون مجتمع الميم-عين من مواصلة الدفاع عن حقوق أفراد مجتمع الميم-عين وتعزيزها، بما في ذلك من خلال تجمعات جماهيرية، من دون التخوف من التعرض للاعتقال أو التهديد بسبب اهتمامهم بمسائل التوجه الجنسي والهوية الجندرية.

## الدعم القانوني والوصول إلى العدالة

- يتعين على المنظمات المعنية بشؤون ضد مجتمع الميم-عين، ومعها منظمات حقوق الإنسان والهيئات المهنية القانونية والجهات القضائية الفاعلة القيام بما يلي:
- زيادة وعي القضاة والمدعين العامين والمحامين وعناصر الشرطة حول التمييز ضد مجتمع الميم-عين وإساءة معاملتهم وإتاحة إجراءات إحالة بين مراكز الاعتقال والمنظمات من خلال التدريب على بناء القدرات وتشكيل مجموعة تنسيق من شأنها تحسين التواصل وطرق العمل لضمان حصول أفراد مجتمع الميم-عين على ما يحتاجون إليه من دعم ومساعدة.
- إنشاء خطوط مساعدة/منصات عبر الإنترنت للمساعدة القانونية يستطيع أفراد مجتمع الميم-عين من خلالها الحصول على المعلومات وبيانات الاتصال المفيدة.
- وضع «ميثاق» يلزم المحامين بمعاملة جميع الأفراد الذين يحتاجون إلى مساعدة قانونية على قدم المساواة، وإجراء دعاوى قانونية بدون مقابل، وضمان المساواة في الوصول إلى المساعدة القانونية المتاحة للجميع.
- توثيق أفعال التمييز والعنف التي يتعرض لها أفراد مجتمع الميم-عين من جانب الدولة والمجتمع.
- استعمال أدلة مجمعة لمساءلة السلطات عن أفعالها والحث على المناصرة والإصلاح القانوني.

## التوعية العامة والتعبئة

- يتعيّن على الجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان العمل مع الحكومة ووسائل الإعلام والزعماء الدينيين والمنظمات المعنية بشؤون مجتمع الميم-عين لتغيير الخطاب العام بشأن مجتمع الميم-عين، عبر تعزيز حقوقهم وتبديد المفاهيم والمعلومات الخاطئة والآراء المتحيزة ضد هذا المجتمع، ويتضمن ذلك:
- الاستعانة بوسائل الإعلام لنشر رسائل وقصص حياة إيجابية ودقيقة، بما في ذلك دعوة أفراد من مجتمع الميم-عين للتعبير عن أنفسهم.
- العمل مع وسائل الإعلام والزعماء الدينيين وقادة المجتمع والمنظمات المعنية بشؤون مجتمع الميم-عين للاتفاق على اعتماد إجراءات جماعية تهدف إلى زيادة الوعي العام بحقوق أفراد مجتمع الميم-عين، بما في ذلك من خلال الحملات وزيادة تمثيل أفراد مجتمع الميم-عين في المجال العام.



إذا تعرض أفراد مجتمع الميم-عين للتحرش الجنسي في مكان العمل، فإن القانون يجرّمهم بدلاً من حمايتهم. يواجه الأشخاص من مجتمع الميم-عين الذين يسعون للحصول على مساعدة قانونية صعوبات مثل عدم تفهم القضاة والنظام القضائي لمشكلتهم».

مشاركة/ة في المقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين

## الخلاصة والتوصيات

لكن أحد أكثر الاستنتاجات إثارة للدهشة في هذا البحث الجديد هو المستوى المثير للقلق لاحتياجات الصحة النفسية بين أفراد مجتمع الميم-عين. فللعزلة والحرمان والخوف والتوتر آثار لا تحمد عقباهما على من لا يملكون شيئاً ومن يتعرضون للرفض وسوء المعاملة والاستبعاد ومن يصبح الانتحار خيارهم الوحيد. وتتفاقم هذه الأزمنة الصحية النفسية نتيجة اختيار الغالبية العظمى من أفراد مجتمع الميم-عين عدم طلب المساعدة والدعم القانونيين، لا سيما من أفراد الشرطة والجهات القضائية وأيضاً من المنظمات التي يفترض أنها تهدف إلى حمايتهم وتزويدهم بالدعم الذين يحتاجون إليه.

وفي هذا الإطار، تدعو منظمة LAW الجهات الفاعلة الوطنية ذات الصلة إلى الدعوة إلى حقوق أفراد مجتمع الميم-عين، وضمان مراعاة احتياجاتهم الفريدة والمتنوعة والمخاطر المتزايدة للتمييز وسوء المعاملة ومعالجتها كمسألة ذات أولوية.

في الوقت الذي يواجه فيه أفراد مجتمع الميم-عين المزيد من القمع في المنطقة، يبدو هذا التقرير كتنبيه للالتفات إلى ثقافة التمييز وسوء المعاملة في لبنان التي تتجلى في معاملة أفراد مجتمع الميم-عين، ما لا يترك لهم مكاناً آمناً يلجأون إليه، ولا حتى المنزل الذي يشكل إحدى البيئات الأساسية التي يتعرض فيها أفراد مجتمع الميم-عين للمضايقة والرفض والعنف، في حين أنهم يُحرمون من أهم الخدمات الأساسية والمستحققات مثل الرعاية الصحية والسكن والوظائف على أساس الهوية الجندرية. كانت لجائحة كوفيد-19 وانفجار مرفأ بيروت آثار وخيمة على أفراد مجتمع الميم-عين فاقمت الحرمان على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، بما في ذلك الفقر وانعدام الوصول إلى الرعاية الصحية والوظائف، وعرضتهم إلى المزيد من العنف وإساءة المعاملة في المنزل عندما تُركوا من دون سقف يأويهم.

وأخيراً، حددت منظمة LAW ثلاثة مجالات عمل ذات أولوية للدعوة:

### الإصلاح القانوني

يتعيّن على الحكومة اللبنانية:

- إلغاء جميع التشريعات التي تضيفي طابعاً مؤسسياً على التمييز والإساءة ضد المثليين والمثليات ومزدوجي ومزدوجات الميل الجنسي والعاشرين والعابرات جنسياً وحاملي وحاملات صفات الجنسين وثنائبي وثنائيات الجنس (مجتمع الميم-عين) وتساعد في استمرارهما، بما في ذلك، من باب الأولوية، المادة 534 من قانون العقوبات التي تُستخدم للتمييز ضد الأشخاص من مجتمع الميم-عين.



1. Chatham House (2021) 'Lebanon's politics and politicians'
2. Curtis, J., Dickson, A. et al. (2022) 'LGBT+ rights and issues in the Middle East', Commons Library Research Briefing, p. 4
3. New York Times (2017)
4. Huffington Post (2013) 'Lebanon Says: Being Gay Is Not a Disease and Needs No Treatment'
5. PinkNews (2016) 'Lebanon allows trans man to legally change his gender'
6. Amnesty International (2019) 'Fifteen years of LGBTI community activism in Lebanon: A story of existence and oppression'
7. BBC (2018) 'Beirut Pride cancelled after organiser detained'
8. Curtis, J., Dickson, A. et al. (2022) pp. 24-25
9. Henley, A. D. M. (2016) 'Religious Authority and Sectarianism in Lebanon'
10. Lebanon: Unlawful Crackdown on LGBTI Gatherings | Human Rights Watch (hrw.org)
11. Human Rights Watch (2019) 'Don't Punish Me for Who I Am" Systemic Discrimination Against Transgender Women in Lebanon'
12. Human Rights Watch (2019), p. 12; Amnesty International (2019)
13. Amnesty International (2019)
14. Pew Research Centre (2020) 'The Global Divide on Homosexuality Persists', p. 7. Also see: Gender and Security Resource Center and Arab Foundation for Freedoms and Equality (2015) "As long as they stay away": Exploring Lebanese Attitudes Towards Sexualities and Gender Identities
15. BBC News (2019) The Arab world in seven charts: Are Arabs turning their backs on religion?
16. The World Bank (2020) The World Bank In Lebanon: An overview
17. Ibid.
18. Center for Strategic and International Studies (2020) 'The Importance of Marginalized Communities in Lebanon'
19. Oxfam America (2021) Queer Community in Crisis: Trauma, Inequality and Vulnerability - Policy Brief
20. Helem (2017) 'Human Rights Violations against Lesbian, Gay, Bisexual, Transgender, and Queer (LGBTQ) individuals in Lebanon - A Shadow Report submitted to the Human Rights Committee', p. 3
21. Oxfam America (2021), p. 3
22. Amnesty International (2019)
23. Human Rights Watch (2019)
24. Human Rights Watch (2019), p. 2
25. Curtis, J., Dickson, A. et al. (2022), p. 2
26. United States Department of State (2019) Lebanon Country Report on Human Rights Practices for 2019
27. Curtis, J., Dickson, A. et al. (2022) p. 23
28. Human Rights Watch (2018) 'Lebanon: Same-Sex Relations Not Illegal: Homosexuality Not an 'Unnatural Offense,' Appeals Court Rules'
29. Amnesty International (2019)
30. Office of the High Commissioner for Human Rights (2018) Concluding observations on the third periodic report of Lebanon
31. Ibid.
32. See for example: Human Rights Council Resolution 32/2 on Protection against violence and discrimination based on sexual orientation and gender identity (adopted 30 June 2016); Human Rights Council Resolution 27/32 on Human rights, sexual orientation and gender identity (adopted 26 September 2014)
33. Human Rights Council (2011) Annual report of the United Nations High Commissioner for Human Rights and reports of the Office of the High Commissioner and the Secretary-General, paragraph 17.
34. UN Committee on Economic, Social and Cultural Rights (CESCR), General comment No. 20: Non-discrimination in economic, social and cultural rights, 2009, E/C.12/GC/20; UN Committee Against Torture (CAT), General Comment No. 2: Implementation of Article 2 by States Parties, 2008; and Committee on the Elimination of Discrimination against Women, general recommendation No. 28, paragraph 18.
35. Proud Lebanon (2017) 'The LGBTIQ+ community in Lebanon, documenting stories of torture & abuse'
36. Human Rights Watch (2019)



- 
37. Human Rights Watch (2019)
  38. Human Rights Watch (2019)
  39. Human Rights Watch (2019)
  40. BBC (2017) The Syrian refugees selling sex to survive in Lebanon; Al Jazeera (2020) The Syrian women and girls sold into sexual slavery in Lebanon
  41. Oxfam America (2021)
  42. Oxfam America (2021)
  43. Oxfam America (2021)
  44. Oxfam America (2021)
  45. World Bank (2020) Beirut Rapid Damage and Needs Assessment
  46. Curtis, J., Dickson, A. et al. (2022)
  47. Curtis, J., Dickson, A. et al. (2022)
  48. Oxfam America (2021)
  49. Oxfam America (2021)
  50. Curtis, J., Dickson, A. et al. (2022)
  51. Curtis, J., Dickson, A. et al. (2022)
  52. Curtis, J., Dickson, A. et al. (2022)
  53. Human Rights Watch (2019)
  54. Curtis, J., Dickson, A. et al. (2022)
  55. Myrntinen, H. and Daigle, M. (2017) 'When merely existing is a risk: Sexual and gender minorities in conflict, displacement and peacebuilding', p. 21
  56. Tufts University/Feinstein International Centre (2019) 'No Rainbow, No Integration: LGBTQI+ Refugees in Hiding'; Syria Direct (2020) 'At home and abroad, LGBT Syrians fight to have their voices heard'; Heartland Alliance International (2014) '«No place for people like you»: An analysis of the needs, vulnerabilities, and experiences of LGBTQ+ Syrian refugees in Lebanon'
  57. Heartland Alliance International (2014)
  58. Human Rights Watch (2019)
  59. Oxfam America (2021), p. 6
  60. Human Rights Watch (2019) p. 12
  61. Oxfam America (2021)
  62. WHO (2022) COVID-19 pandemic triggers 25% increase in prevalence of anxiety and depression worldwide
  63. Kneale, D. and Bécarea, L. (2020) The mental health and experiences of discrimination of LGBTQ+ people during the COVID-19 pandemic: Initial findings from the Queerantime Study

لمزيد من المعلومات,  
قوموا بزيارة موقعنا على  
[www.legalactionworldwide.org](http://www.legalactionworldwide.org)

لأية استفسارات,  
تواصلوا معنا عبر البريد الإلكتروني على  
[info@legalactionworldwide.org](mailto:info@legalactionworldwide.org)

لأية أمور عاجلة,  
اتصلوا بخطنا الساخن تابعونا على  
**+961 81 315 001**

### تابعونا على



@legalactionlebanon



@LegalActionWW



@legal.action.lb



Kingdom of the Netherlands